

تحالف عسكري بقيادة السعودية لمكافحة الإرهاب

أهي قوة مرحّب بها في مكافحة الإرهاب، أم سراب في الصحراء، أم مجرّد فكرة سيئة؟

براين مايكل جنكينز *(Brian Michael Jenkins)*

ملخّص تنفيذيّ

أعلنت المملكة العربية السعودية مؤخّراً أنّها بصدد تشكيل "تحالف عسكري" من الأمم ذات الغالبية المسلمة لمكافحة الإرهاب، ولكن هل هذا التحالف حقيقي؟ وهل من الممكن أن ينجح؟ وهل يُشكّل فكرة سديدة؟

قام إعلان شهر كانون الأول 2015 باستخدام كلمة "الإرهاب" فحسب بُغية تحديد التهديد، ولكن ولي ولي العهد السعودي ووزير الدفاع الشيخ محمد بن سلمان أوضح أن قوات التحالف تستهدف **وباء** التطرّف الإسلامي، وتحديداً ذلك الذي يجسّده تنظيم داعش – وهو التسمية المُختصرة في اللغة العربية للدولة الإسلامية في بلاد الشام (ISIL).

يعكس التحالف تصميماً سعودياً حديث العهد للعمل في سبيل المصالح الأمنية الخاصة بالمملكة. ولم تَعُد الرياض ترى الولايات المتحدة كالحليف الموثوق به الذي كانت تُشكّله في السابق. فتخلّي واشنطن السريع عن الرئيس المصري حسني مبارك عند مواجهته المعارضة الداخلية، وتردّدها في التصدّي للرئيس السوري بشار الأسد أو تردّدها في إرسال قواتٍ لتدمير الدولة الإسلامية في بلاد الشام، وإبرامها اتفاقٍ نوويٍ مع إيران كانت الأسباب التي أدت إلى تفاقم المخاوف السعودية.

ينبغي أن تُرحّب الولايات المتحدة بتكثيف جهود المملكة العربية السعودية ضد تنظيم القاعدة وضد الدولة الإسلامية في بلاد الشام، ولكن قلة من يعتقد بأن السعوديين يمكنهم أن يحقّقوا النتائج، وكثيرين يرون التحالف على أنّه حملة دعائية ليس إلا. وتتجاوز بعض ردود الفعل في الغرب حدود الشكوك. وقد لقي مفهوم قوات التحالف بحد ذاته، ذلك الذي تقوده السعودية ضد التطرف العنيف، نفوراً في أوساطٍ عديدة. ويعتبر بعض النقاد الأمريكيين المملكة العربية السعودية عدوانية وعازمة على فرض علامتها المميّزة المتشددة الخاصة بالشريعة الإسلامية على بقية العالم. وبالنسبة لآخرين، فإنّ سجل المملكة في ما يتعلق بممارسة القمع الداخلي يجعلها حليفاً غير مناسب.

ما الذي يُمكن لتحالفٍ بقيادة السعودية أن يحقّق؟ لم يقم المسؤولون السعوديون بتوضيح أمر الدور العسكريّ، هذا إن وُجد، الذي يفكرون بلعبه في هذا السياق. فنظرياً، يتوفّر عدد من الاحتمالات.

قال الملك عبدالله، عاهل الأردن، في مقابلة أُجريت معه مؤخّراً، إنّ الدولة الإسلامية في بلاد الشام يمكن أن تُهزم "بسرعةٍ كبيرةٍ" إذا

تمّ تنسيق الجهود الدولية. وكان يعني بذلك أنّه من الممكن دحر الدولة الإسلامية في بلاد الشام كقوة عسكرية. أمّا النزاع الأيديولوجي، فهو أكثر صعوبةً وسوف يستغرق أمر تسويته وقتاً أطول من ذلك بكثير. وعلى المدى الطويل، يمكن للمسلمين فقط هزيمة الدولة الإسلامية في بلاد الشام وتنظيم القاعدة على الصعيدين العسكري والأيديولوجي معاً.

ودارت مناقشاتٌ حول نشر قوات خاصة من المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة بهدف تقديم المساعدة على مستوى الجهود التي تقوم بها الولايات المتحدة في سوريا. وعلى الرغم من الصعوبة التي تعتري تنسيق العمليات الخاصة، فالمشاركة العربية من شأنها أن تضيف قيمةً على مستوى تنفيذ العمليات وعلى الصعيد السياسي.

وفي دور ينم عن قدر أكبر من الطموح، فقد تقوم المملكة العربية السعودية مع شركائها في التحالف "بنشر قوات برية على الأرض" بُغية حماية ملاذ آمن شمال الحدود بين الأردن وسوريا، ويكون كبيراً بما يكفي لاستيعاب اللاجئين السوريين على نحوٍ مؤقت. وقد يخفّف هذا الدور الإنساني من بعض الضغوطات التي يضعها تدفّق اللاجئين السوريين على الأردن. وإذا بدأت الدولة الإسلامية في بلاد الشام في التفكك، فإنّ قوات التحالف تكون في موقعٍ يمكّنها من التحرك بسرعة للحيلولة دون وقوع مذابح تردد صدى يوم القيامة.

وكحدٍ أدنى، من شأن إيفاد قوة إسلامية متعددة الجنسيات تغيير منطق السرد الذي يروّجه دعاة الدولة الإسلامية في بلاد الشام، وهو أنّ هذه الأخيرة تخوض المواجهة النهائية بين المؤمنين والكافرين. وبدلاً من ذلك، سوف يتحول النزاع إلى واحد يُجبر فيه قادة الدولة الإسلامية في بلاد الشام على الدفاع عن أنفسهم ضد إخوانهم من أهل السنّة.

وبما أنّ قصف قوات التحالف يؤدي إلى تدهور الأوضاع في الدولة الإسلامية في بلاد الشام، فقد يضطر الكثير من أولئك الذين يعيشون تحت حكم هذه الأخيرة إلى الانضمام إلى قوات التحالف من أجل البقاء على قيد الحياة. ومن شأن وجود جيشٍ منافسٍ من المسلمين على مقربة منهم أن يوفّر خياراً آخر لأولئك الذين ضاقوا ذرعاً بتجنيد الدولة الإسلامية في بلاد الشام أو لأولئك الذين يخافونه. كما من شأنه أن يشجّع الهروب من صفوف المجندين نفوراً من الحكم القاسي للدولة الإسلامية في بلاد الشام ووحشيتها. ولن يحدث هذا الأمر من دون وجود قوة منافسة على الأرض – ومن المرجح أن يحدث على نحو أكبر إن كانت هذه القوة المنافسة تتألّف من الإخوان العرب بدلاً من الجنود الغربيين.

وتأتي عملية مشاركة أكبر بقيادة السعودية محفوفة بالمخاطر. فمن شأن المبادرة السعودية، التي من الواضح أنّها مبادرة سنّية، أن تزيد من عمق الانقسام الطائفي، على الرغم من أنّه يبدو أن الانقسامات الطائفية والعرقية هي التي تحرّك بالفعل عجلة الصراعات القائمة في سوريا وفي العراق. وينتمي معظم المتمرّدين في سوريا والعراق إلى السنّة، في حين أن القوات الحكومية والميليشيات المتحالفة معها هي من العلويين أو الشيعة على شكلٍ أساسيّ. وبما أنّهم محرومون من السلطة في البلدين، لم يبقَ للسنّة إلا هؤلاء المتمرّدين لتجسيد قضيتهم. (مما لا يعني الإشارة الضمنية إلى أنّ السنّة تعتبر الدولة الإسلامية في بلاد الشام هي مَن يقوم بالدفاع عن مصالحها.)

ومن شأن تحالفٍ بقيادة السعودية إعطاء السنّة حامياً آخر، ولكنّه قد يؤدي إلى تعقيد المفاوضات الدولية الرامية إلى تسوية الصراعات. وكحدٍ أدنى، فإنّه يدعم وجهة نظر أهل السنّة في إطار أي تسوية سياسية في المستقبل، وهي نتيجة غير مرحب بها في بغداد ودمشق، وحتى في بعض العواصم الغربية، حيث يخشى المسؤولون أن يحبط ذلك الآمال المعقودة على احتمالات التوصل إلى حل، وأن يجعل من التقسيم الفعلي الراهن الحاصل في العراق وسوريا أمراً دائماً وثابتاً. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة رسميّاً بالاقتراح القائل بأنّ وجود حكومات أكثر شمولاً في دمشق وفي بغداد من شأنه أن يحقّق المصالحة الوطنية التي تضمن السلامة الإقليمية للعراق ولسوريا.

ويخشى البعض أن تقوم مبادرة الرياض بتحويل الموارد العربية بعيداً عن قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة والتي تهدف إلى تدمير الدولة الإسلامية في بلاد الشام. وما يشكّل مدعاة أكبر للقلق عند

البعض هو احتمال وجود هيكلية قيادة موازية قد تعمل بشكلٍ مستقلٍّ عن الجهد الذي هو غربي في الأساس. وما زالت غرائز الإمبريالية والقوى العظمى مستمرة على قيد الحياة. وقد يعتقد دبلوماسيون في باريس ولندن واسطنبول وواشنطن وموسكو أنّه من الأسلم السماح لهذه الأخيرة بإيجاد حلولٍ للمشاكل المتعلقة بمستقبل المنطقة. ويؤدي هذا النوع من المنظور الاستعماري إلى أن تقوم القوى الخارجية برسم خطوط في الرمال وهو أمر ينبغي تجنّبه.

ويُبدي بعضهم في واشنطن قلقه من أنّ أي نوع من التحالف العسكري السعودي الذي يحظى بتأييد الولايات المتحدة من شأنه أن يقف حجر عثرة في طريق علاقة واشنطن مع إيران الناشئة، والتي ما زالت، من ناحية أخرى، في طور النمو، كما يعتبر تعاون إيران أمراً ضرورياً بُغية تسوية الصراعات. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة ليس لديها أي شيء يُشبه التقارب مع إيران. ولا تشكّل رغبة أمريكا في خفض مستوى العداء على نحو أكبر عبر إبرامها الاتفاق النووي الأخير علاقةً استراتيجية. فبعد عقود من العداء، سيستغرق أمر إقامة علاقاتٍ طبيعيةٍ بين الولايات المتحدة وإيران سنوات طويلة، وحتى أنّ هذه النتيجة ليست بالمحتمة على وجه اليقين.

كيف ينبغي أن تقوم الولايات المتحدة بالتعامل مع المبادرة السعودية؟ قد يبدو أن الولايات المتحدة سترحّب بأيّة جهود تقوم بها القوى الإقليمية بهدف المساعدة في تقاسم العبء العسكريّ الذي يقتضيه التغلّب على منظماتٍ إرهابيةٍ مثل الدولة الإسلامية في بلاد الشام. ولكنّه، وفي حين أنّ الولايات المتحدة تودّ تجنب تصعيد التدخل العسكري، فإنّها لم تتخَلَ عن فكرة أنّه يمكنها تحقيق أهدافها من خلال الوسائل والقنوات الدبلوماسية وعليه، تفضل ألا تقف القوى المحلية حجر عثرة في طريق فرصها في القيام بذلك.

من الخطأ تجاهل المبادرة السعودية.

قد يكون مسار العمل هذا أمراً غير واقعيّ، ويبدو وكأنّه ينطوي على نبرة الأمر والرعاية، في وقت جعلت فيه الخلافات الطائفية والعرقية من النزاع مسألة وجوديّة بالنسبة للأطراف المحلية المتحاربة. واستثمرت إيران وتركيا وروسيا الكثير في سبيل الدفاع عن الأطراف المحلية التي تقدّم لها الحماية. ويبقى لنا أن نرى ما إذا كان بإمكان الولايات المتحدة أن تُظهر على هذا النحو من الوضوح تصميمها على عدم إقحام قواتها في المعركة (أقلّه على الأرض)، وأن تحتفظ مع ذلك بنفوذ دبلوماسي كافٍ لرسم ملامح تسوية مؤاتية.

ومن الخطأ تجاهل المبادرة السعودية. فما زالت الرياض تعتبر التحالف المقترح كورشة عمل قيد الإنشاء. ومن أجل مساعدة المملكة العربية السعودية في تحديد وتحقيق المهام التي من شأنها أن تكون أكثر إفادةً على مستوى تحقيق الأهداف المشتركة، قد يكون من المجدي للمسؤولين في واشنطن أن يقوموا بإنشاء فرقة عمل صغيرة يعهد إليها على وجه التحديد مهمة استكشاف الفرص التي تتيحها المبادرة السعودية. ■

مقدمة

أعلنت المملكة العربية السعودية مؤخّراً أنّها بصدد إنشاء "تحالف عسكري" مؤلّف من 34 أمة ذات غالبية مسلمة من أجل مكافحة الإرهاب.[1] فمن شأن تحالف عسكري بقيادة السعودية أن يغيّر معالم الصراعات القائمة في سوريا وفي العراق، ولكن ماذا يعني ذلك؟ وهل أنّ هذا التحالف حقيقي؟ وهل من الممكن أن ينجح؟ وهل هي بالفكرة السديدة التي ينبغي أن تقوم الولايات المتحدة باحتضانها وبتشجيعها، أو هل على الولايات المتحدة أن تبقى بعيدة كل البعد عن هذا الأمر؟

قام إعلان شهر كانون الأول 2015 باستخدام كلمة "الإرهاب" فحسب بُغية تحديد التهديد، ولكن كلام ولي ولي العهد السعودي ووزير الدفاع الشيخ محمد بن سلمان اتسم بوضوح أكبر في خلال المؤتمر الصحافي المرافق للإعلان. فأوضح قائلاً بأن قوات التحالف تستهدف **وباء** التطرّف الإسلامي، وتحديداً ذلك الذي يجسّده تنظيم داعش (وقام وزير الدفاع باستخدام التسمية المُختصرة في اللغة العربية للدولة الإسلامية في بلاد الشام [ISIL] أو [ISIS]) والتنظيمات التابعة له في منطقة الشرق الأوسط وخارجها.[2]

إنّ المملكة العربية السعودية هي حليف قديم العهد للولايات المتحدة، على الرغم من أنّ الظروف في كلا البلدين تتطلّب أن تحاط هذه العلاقة دائماً بدرجة من الكتمان. ودافعت الولايات المتحدة عن المملكة العربية السعودية، ومثال على ذلك ما فعلته عندما كانت المملكة مهدّدة من جراء الغزو العراقي للكويت. وكان قرار الحكم الملكي السعودي القاضي بدعوة القوات الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية الذي أغضب أسامة بن لادن، وأدى إلى حملة إرهابية قام بها في وقت لاحق ضد الحكام السعوديين. وقد دعمت الولايات المتحدة العمليات العسكرية السعودية ضد المتمردين في اليمن، على الرغم من تزايد مستوى الشكوك. ولربما تقوم الولايات المتحدة بالدفاع عن المملكة العربية السعودية في حال تمّت عملية غزو المملكة علناً من قبل إيران. أما السعوديون، فهم يمدون يد المساعدة في سياق الجهود الأمريكية الآيلة إلى مكافحة الإرهاب في مجموعة متنوعة من الطرق، كما يشاركون في الوقت الراهن، ولو على نحو ضئيل، في الحملة الجوية التي تقودها الولايات المتحدة ضد الدولة الإسلامية في بلاد الشام. وتساعد المملكة العربية السعودية أيضاً في تمويل برامج الولايات المتحدة الهادفة إلى تدريب المتمردين السوريين وتسليحهم.[3]

وتفضل الولايات المتحدة أن تكون المملكة العربية السعودية أكثر التزاماً بإلحاق الهزيمة بالمتطرفين الإسلاميين الممثلين بتنظيم القاعدة وبالدولة الإسلامية في بلاد الشام وسترحّب بتكثيف جهود المملكة العربية السعودية من أجل مكافحة الإرهاب. فإذا ما أمسى قوة عسكرية حقيقية، يمكن للتحالف بقيادة السعودية أن يُحدث تغييراً جوهرياً في ديناميكيات الصراع الحالي مع الدولة الإسلامية في بلاد الشام. ولكن قلة من يعتقد في الغرب أو في العالم العربي بأن السعوديين يمكنهم أن يحقّقوا النتائج. وقد ثبت عبر التاريخ أنّه من الصعب جمع شمل أي قوات تحالف عربية أو إسلامية. ويبدو هذا التحالف غير عملي جدّاً، كما تفتقر مهمته إلى الأهداف المحددة.

ومع ذلك، تتجاوز ردود الفعل في الغرب التقييمات المشككة في ما يتعلق باحتمال إدخال "تحالف عسكري" حيز التنفيذ. وقد قوبل المفهوم عينه لتحالفٍ بقيادة السعودية ضد التطرف العنيف بالنفور في أوساط متعددة. ويعتبر عدد من النقاد الأمريكيين المملكة العربية السعودية عدوانية ومصممة على فرض علامتها المميّزة المُتشددة الخاصة بالشريعة الإسلامية على بقية العالم. ويرى عدد من الذامّين والمنتقدين أنّ المملكة العربية السعودية هي أساس الجذور الأيديولوجية والمالية للإرهابيين التي تهدد بخاصة أمن الولايات المتحدة.

وبالنسبة لآخرين، يجعل سجل المملكة في ما يتعلق بممارسة القمع الداخلي منها حليفاً غير مناسب. ويشير هؤلاء النقاد إلى قيام المملكة العربية السعودية في كانون الثاني عام 2016 بإعدام 47 رجلاً كانت قد تمت إدانتهم بالإرهاب عبر قطع رؤوسهم، بما في ذلك إعدام رجل الدين الشيعي البارز نمر النمر في خلال يوم واحد، كدليل على مدى تباعد المملكة عن القيم الأمريكية ومدى تباينها معها. وفي حين أنّه من

الصعب في بعض الأحيان الدفاع عن التعاون السعودي–الأمريكي، فإنّ الإجراءات السعودية الأخيرة والمناخ السياسي الحالي في الولايات المتحدة قد جعلت الأمر أكثر صعوبةً بالنسبة لحكومة الولايات المتحدة في ما يتعلق بدعم المبادرات السعودية علناً في الوقت الحالي.

ويثير إعدام نمر، الذي كان قد أمسى مصيره قضية مثيرة للجدال في إيران، مزيداً من الأسئلة حول نوايا المملكة العربية السعودية. فهل يستهدف التحالف العسكري المقترح الدولة الإسلامية أو يستهدف الجمهورية الإسلامية الإيرانية ووكلائها في العراق وسوريا واليمن؟ مما يثير سؤالاً عن سياسة الولايات المتحدة: فهل قررت واشنطن، كما يشك بعضهم في الشرق الأوسط، أنّ مصالح أمريكا تكمن على المدى الطويل في التقرب من طهران على حساب التزاماتها تجاه حلفائها التقليديين في المنطقة؟

لا تتعارض بالضرورة الإجراءات التي قامت بها المملكة العربية السعودية في الآونة الأخيرة مع بعضها البعض، وهي تعكس المخاوف. وتريد الأسرة المالكة السعودية القلقة والمتزايدة الحزم أن تبعث برسالة قوية إلى الأعداء في الداخل وفي الخارج، كما أنّها باتت تولي اهتماماً أقل بالنسبة للإساءة إلى الحساسيات في الولايات المتحدة، والتي باتت تعتبرها حليفاً أقل موثوقية. يبدو أن ذلك ينذر بالمسافة المتنامية بين واشنطن والرياض، ولكن كما هو الحال بالنسبة للعلاقات في المنطقة في كثير من الأحيان، فما نراه ليس دائماً ما هو الصحيح. فدائماً ما تكون الأمور أكثر تعقيداً مما نرى.

تثير مبادرة الرياض تساؤلاتٍ تتعلق بالسياسات بالنسبة لواشنطن

يثير الاقتراح السعودي العديد من الأسئلة بالنسبة لواشنطن. كيف ينبغي أن تقوم الولايات المتحدة بالتعاطي مع المبادرة السعودية؟ فالأسباب واضحة، لا يمكن للولايات المتحدة أن تقوم بقيادة تحالف إسلامي. ويكاد يُشكّل الاحتضان الأمريكي الصريح لأيّة مبادرة إسلامية قبلة الموت لهذه المبادرة.

فهل يجب أن تشجع الولايات المتحدة الجهد السعودي بتكتم؟ فقد رحّبت الولايات المتحدة بالمشاركة السعودية في الحملة الجوية بقيادة الولايات المتحدة ضد الدولة الإسلامية في بلاد الشام وقدّمت المعلومات الاستخباراتية والدعم اللوجيستي لقتال قوات التحالف بقيادة السعودية في اليمن. ومن الممكن أن يعزز التحالف بقيادة السعودية المقترح الحملة العسكرية الجوية، ولربما تلك البرية أيضاً، ضد الدولة الإسلامية في بلاد الشام، إلا أنّ الأصول العسكرية الإضافية قد تعقّد عمليات القيادة والسيطرة أيضاً، كما وأن تحدث تغيراً في الملامح السياسية للجهد المتعدد الأطراف.

لم يقم المسؤولون السعوديون بتوضيح نوع الدور العسكري المباشر، هذا إن وجد، الذي يفكرون بلعبه. وفي حين أنّ الولايات المتحدة قد تحث على القيام بجهود أكبر تحت لواء القيادة السعودية لمكافحة التطرف على المستوى الأيديولوجي وقد تقبل التمويل السعودي الآيل إلى تدريب المتمردين السوريين وتسليحهم، فهل ينبغي أن تقوم واشنطن بعدم تشجيع أي فكرة تتعلّق بتدخّل عسكريّ مباشر بقيادة السعودية؟

الأمر يدل على وجود معضلة مزمنة لصانعي السياسات الأمريكيين. تؤدي الأهداف الدبلوماسية الأمريكية والرغبة في تجنب هياكل القيادة المرهقة إلى تنحية الشركاء المحتملين إلى أدوارٍ غير عسكرية أو إلى أدوارٍ عسكرية رمزية. ويوفّر الحلفاء الغطاء السياسي، والقواعد، وعدداً قليلاً من الطائرات، كما يقومون بإصدار بيانات شجب للتطرف الإسلامي ولكنّ إنجازاتهم تقتصر على ذلك ليس إلا، في حين يترك أمر تحمّل العبء العسكريّ الأكبر على كاهل الولايات المتحدة وحدها. ولهذا الأمر نتائج وآثار سياسية داخلية سلبية. ويتساءل العديد من الأمريكيين: إذا لم يقم حلفاء أمريكا في المنطقة بخوض معاركهم الخاصة، فلماذا ينبغي أن تحارب الولايات المتحدة كناية عنهم؟

طالبت الولايات المتحدة بالتغيرات السياسية في العراق كشرط لتقديم مساعدات عسكرية أمريكية في مسيرة الدفاع عن الحكومة العراقية، وسعت لإعادة صياغة الحكومة السورية من خلال إحداث

تغيير والدفع لرحيل الرئيس السوري بشار الأسد العاجل أو الآجل. وتدعو الولايات المتحدة أيضاً إلى الإصلاح السياسي في المملكة العربية السعودية، ولكن ليس على حساب الاستقرار السياسي. فكيف يمكن للولايات المتحدة إقناع السعوديين بموثوقيتها كحليفٍ لهم، ومع ذلك تجنب الانجرار معهم إلى تحالف مناهض للشيعة ومناهض لإيران؟

تزايد المخاوف السعودية

تعكس المبادرة السعودية مخاوف متزايدة في الرياض إزاء مسار الأحداث في الشرق الأوسط، بدءاً من أحداث الربيع العربي. وتواجه المملكة العربية السعودية تهديدات من الدولة الإسلامية في بلاد الشام في منطقة الشمال، ومن إيران في الشرق، ومن كلٍ من المتمردين الشيعة وتنظيم القاعدة المُستعيد نشاطه في اليمن في منطقة الجنوب. ولهذه التهديدات الخارجية أوجه شبه في الداخل. فمن الممكن أن يُنظر إلى تحالف الرياض المقترح على أنّه يُشكّل متابعة لاقتراح جامعة الدول العربية في إطار تشكيل قوة عربية موحدة، ولإعلان القاهرة بالنسبة لتحالف المملكة العربية السعودية ومصر بهدف إنشاء قوة عسكرية عربية مشتركة، ولقوات التحالف التي تقودها السعودية لمساعدة الحكومة اليمنية في حربها ضد المتمردين الشيعة. حصل كّل هذا في خلال عام 2015، وهي أمور تعكس المخاوف المتزايدة بشأن التهديد الذي يُشكّله التطرف الإسلامي على البلدان الإسلامية بأسرها، والتي تتجسد حالياً في تنظيم القاعدة وفي الدولة الإسلامية في بلاد الشام – وكما قد يضيف بعضهم، المخاوف من الإخوان المسلمين – والمخاوف من حصول أعمال تخريب بتحريض من إيران.

وتأتي الإعدامات الأخيرة في المملكة العربية السعودية لتؤكد هذه المخاوف. وكان ثلاثة وأربعون من هؤلاء الذين أُعدموا من عناصر تنظيم القاعدة وكانوا، قبل إعدامهم، قد قضوا مدة عشر سنوات أو أكثر في السجن. ويرتبط عددٌ منهم بعمليات 11 أيلول، 2001 في الولايات المتحدة، كما تورط آخرون منهم في عمليات شهدتها المملكة العربية السعودية يعود تاريخها إلى الحملة الإرهابية بين عامَي 2003 و2006.

تعكس المبادرة السعودية مخاوف متزايدة في الرياض إزاء مسار الأحداث في الشرق الأوسط.

أما الأربعة الآخرون، فهم من الشيعة السعوديين المتهمين بالاضطلاع بأعمال تخريب في المقاطعة الشرقية المضطربة من المملكة العربية السعودية، والتي تعيش فيها أغلبية شيعية.

لقد أُلقي القبض على نمر عام 2013 جراء الدعوة التي أطلقها والداعية إلى انفصال الإقليم. كان يجاهر واعظاً بأنّ السلالات الحاكمة في المملكة العربية السعودية، والكويت، والبحرين هي غير شرعية، ويدعو إلى الكفاح المسلح للإطاحة بها. وكان يُعتقد أنّه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحزب الله الحجاز، وهي جماعة مرتبطة بإيران قامت بتنفيذ تفجير أبراج منطقة الخبر عام 1996 وكانت حصيلتها مقتل عشرين جندياً أمريكياً وجرح المئات.[4]

أثار إعدام نمر اعتداءً على السفارة السعودية في طهران، الأمر الذي دفع بالمملكة العربية السعودية وبعدد من دول الخليج الأخرى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران. وترى المملكة العربية السعودية أمر مواجهتها مع إيران كأولوية استراتيجية. ولهذا النزاع جذورٌ عميقة، تمتد تقريباً إلى 1,400 سنة من الانقسام في الإسلام بين السنّة والشيعة.

ولكن الدولة الإسلامية التي تمّ اختراعها مؤخراً هي التي قد تُشكّل التهديد الأكثر إلحاحاً. وبما أنّ الدولة الإسلامية مطوّقة غرباً بين المعاقل الطائفية ومقاتلي حزب الله التابعين للحكومة السورية والمدعومين من روسيا وإيران، وبين الجيش العراقي الشيعي الانتماء في المقام الأول في الجانب الشرقي، وشمالاً بين المقاتلين الأكراد المدعومين من الولايات المتحدة، فلا يمكنها التوسع جغرافياً إلا جنوباً نحو الأردن والمملكة العربية السعودية. ولعل سكان المملكة العربية السعودية من السنّيين الشديدي المحافظة والصعوبات الاقتصادية الحالية قد يحملا

قادة الدولة الإسلامية في بلاد الشام على الاقتناع بأنّ المملكة السعودية ضعيفة بشكل خاص في الوقت الحالي. ومنذ شهر تشرين الثاني عام 2014، أعلنت الدولة الإسلامية في بلاد الشام مسؤوليتها عن سلسلة من التفجيرات ومن عمليات إطلاق النار الإرهابية في المملكة، أودت بحياة أكثر من خمسين شخصاً قُتلوا في خلال هذه الهجمات، ومعظمهم من الشيعة، ولكن بعضهم من عناصر قوات الأمن أيضاً.[5]

وقد صرحت الدولة الإسلامية عن نيّتها تولي شعائر الحج في المملكة العربية السعودية، وقد قامت قواتها بالفعل بالهجوم على المراكز الحدودية السعودية.[6] وفي رسالة صوتية نُشرت بتاريخ 26 كانون الأوّل عام 2015، ندّد زعيم الدولة الإسلامية في بلاد الشام أبو بكر البغدادي بالتحالف الإسلامي بقيادة المملكة العربية السعودية ودعا إلى قيام انتفاضة للإطاحة بالأسرة الحاكمة في السعودية.[7]

ورداً على الفوضى في سوريا والعراق، قامت المملكة العربية السعودية ببناء جدار على طول الحدود الشمالية مع العراق، ولكن الاحتماء وراء الجدران لن يغيّر الوضع على أيّ من الجانبين. فالتهديد الرئيسي لا يأتي من الغزو العسكري، بل من الاجتذاب الأيديولوجي التي تملكه الدولة الإسلامية على الشباب السعودي. فبعد أن تعاملت سابقاً مع التهديد الإرهابي الذي شكّله الشباب السعودي الذين انضمّوا إلى خلايا تنظيم القاعدة، تواجه المملكة الآن مجموعة جديدة من الراديكاليين المتطرفين.

ووفقاً لوزارة الداخلية السعودية، انضمّ ثلاثة آلاف وثلاثون رجلاً سعودياً إلى الجماعات الجهادية في سوريا بين عام 2011، عندما بدأت حركة المقاومة المسلحة في سوريا، ونهاية عام 2015. ومنذ ذلك الحين عاد 725 منهم. وليس بالإمكان تصنيف أمر خروج المجندين السعوديين عمل خيانة تماماً، كما يبدو عليه الحال. فقد نشطت الحكومة السعودية في دعم المقاومة السورية، بما في ذلك التشكيلات الإسلامية. ومع ذلك، فإنّها لا تدعم الدولة الإسلامية في بلاد الشام، التي تعتبرها الحكومة تهديداً لها. وعلاوةً على ذلك، وعلى الرغم من جهود الحكومة لمنع وصول التمويل إليها، فقد زعم بإنّ بعض الجهات المانحة السعودية الخاصة قد قدّمت الدعم إلى جماعات متطرفة، بما في ذلك إلى جبهة النصرة (التابعة لتنظيم القاعدة في سوريا) وإلى الدولة الإسلامية في بلاد الشام. فهل يشكّل الجنود العائدون من المقاومة السورية الآن الخطر الرئيسيّ على الأمن السعودي، كما كان الأمر في ما مضى مع العائدين من تنظيم القاعدة؟

في البداية، قاوم أسامة بن لادن فكرة تنفيذ هجمات في المملكة العربية السعودية، فلم يود أن يتسبب بنفور مصادر الدعم المالي له هناك. وتغيرت هذه الاستراتيجية في عام 2003. فبعد طردهم من أفغانستان، عاد عدة مئات من قدامى المحاربين في تنظيم القاعدة من السعوديين سراً إلى المملكة وشرعوا في إنشاء خلايا نائمة. وفي خطبة ألقاها بتاريخ 14 شباط 2003، دعا بن لادن لقلب نظام الحكم في المملكة العربية السعودية، الذي اتهم بخيانة الامبراطورية العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى، مفسحاً بذلك المجال واسعاً أمام الهيمنة "الصليبية والصهيونية" على العالم الإسلامي.[8]

وبادر تنظيم القاعدة بحملته في المملكة العربية السعودية في شهر أيار عام 2003 مع سلسلة من الهجمات على المجمعات الغربية فيها. في خلال الأشهر التي تلت تلك الهجمات، قام بين ألف وألفين من عناصر تنظيم القاعدة بشّن هجمات متكررة في المدن في مختلف أرجاء المملكة. وتراجعت وتيرة العنف في خلال عام 2006. وفي عام 2009، انضمّ عناصر سعوديون ناجون من الأحداث مع قدامى المحاربين اليمنيين فأنشأوا تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية (al Qaeda in the Arabian Peninsula [AQAP]). واصل كل من تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وفي وقت أقرب إلى الحاضر، ومن الدولة الإسلامية في بلاد الشام التخطيط لهجمات إرهابية وتنفيذها.

وفي عام 2015، أعلنت المملكة العربية السعودية عن اعتقال ثمانمائة من السعوديين ومن غير السعوديين لاتهامهم بالتخطيط للقيام بالأعمال الإرهابية داخل المملكة أو لدعمها. وألقي القبض على آخرين، ولكن اعتباراً من منتصف شهر كانون الثاني عام 2016، لم تكن

لم يعد حكام المملكة يشعرون بالرضى حيال الاعتماد على الآخرين للدفاع عنهم وهم مصممون على لعب دور أكثر نشاطاً في المنطقة.

المعلومات حول مصيرهم واضحة. وجاء أكثر من سبعين في المئة من الاعتقالات نتيجة لمعلومات وردت للسلطات من قبل أصدقاء أو أقارب المعتقلين، مما يدلّ على أنّ السلطات لم تتمكن من تحديد هويتهم بنفسها.[9] فطالما أنّ الدولة الإسلامية موجودة، لا يمكن للمملكة العربية السعودية أن تشعر بالأمان.

على الرغم من أنّ وزير الدفاع بن سلمان ذكر تنظيم داعش على وجه التحديد في خلال الإعلان عن التحالف، فلا يعتبر السعوديون جميعهم بأنّ الدولة الإسلامية في بلاد الشام تشكّل التهديد الرئيسي للأمن في المملكة. وبالنسبة لكثير من السنّة السعوديين، فالشيعة، المدعومون من إيران، هم الذين يشكّلون خطراً أكبر. أما السعوديون الذين يرون الأمر من هذا المنظار، يقولون أنّه من شأن التهديد الشيعي لمكة أن يؤدي إلى تدمير البلد برمته على رؤوسهم، ولكن الاستيلاء على مكة من قبل دولة البغدادي الإسلامية قد يكون موضع ترحيب من قبل بعض السعوديين.

وتشير تحركات المملكة العربية السعودية في الآونة الأخيرة إلى موقف متشدد إزاء المعارضة، ولكنها أيضاً تنمّ عن العصبيّة. قد ساد القلق في بعض العواصم الغربية حول إمكانيّة أن تقوم التحركات السعودية بدفع العلاقات السعودية–الإيرانية السيئة في الأصل إلى دوامة، وبالتالي إلى تعقيد أمر تعاون الولايات المتحدة مع المملكة العربية السعودية بشأن المسائل الأمنية.

ويأتي تزايد مستوى القلق الأمني السعودي وسط مخاوف بشأن المستقبل الاقتصادي للمملكة مع تدني أسعار النفط وتنامي الشكوك حول إمكانية الاعتماد على الولايات المتحدة باعتبارها الحليف الرئيسي للمملكة. يؤكد منتقدو الجهود العسكرية الأمريكية التي يشجبون كونها مترددة في سوريا وإصرار إدارة أوباما على تحسين العلاقات مع إيران أنّ السعوديين وغيرهم من حلفاء الولايات المتحدة القديمين في المنطقة لديهم أسباب وافرة للقلق.

ولا تنظر الرياض إلى الولايات المتحدة على أنها تشكّل الحليف الموثوق به الذي كانت تُشكّله في السابق. بدأ السعوديون بالشعور بالقلق عندما أحسّوا بأنّ الولايات المتحدة تخلت بسرعة كبيرة جداً عن الرئيس المصري حسني مبارك عند مواجهته المعارضة الداخلية. ثم وضعت واشنطن "خطاً أحمراً" في سوريا في ما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية، لكنها لم تقم بمتابعة الموضوع عندما استُخدِمت الأسلحة الكيميائية. ومما زاد من مستوى المخاوف السعودية الاتفاق النووي الأخير بين الولايات المتحدة وإيران، وتحرير مليارات الدولارات من الأصول المجمدة وانفتاح إيران على الغرب. ففي الشرق الأوسط، حيث التصور هو كل شيء، يرى السعوديون أنّ الولايات المتحدة قد تصرفت بضعفٍ وأنّ الإدارة الحالية غير راغبة في الانخراط عسكرياً مجدداً في الشرق الأوسط. ورداً على سؤال حول ما إذا كانت الأزمة في المنطقة قد أمست على مستوى أكبر من الصعوبة مع فك ارتباط الولايات المتحدة، قال وزير الدفاع السعودي بن سلمان، "نحن نفهم العمل الذي قامت به الولايات المتحدة. فأمريكا تقوم بالكثير من الجهود... ولكن على الولايات المتحدة أن تدرك أنّها تتبوأ المركز الأوّل في العالم، وأنّه ينبغي عليها أن تتصرف على هذا الأساس".[10]

لم يعد النفط السعودي يشكّل شريان الحياة للاقتصادات الغربية، على الرغم من أنّ اليابان وحلفاء آخرين للولايات المتحدة ما زالوا يعتمدون عليه. وربما تهب الولايات المتحدة لمساعدة المملكة في حال وقوع غزو عسكري معلن من قبل إيران أو من قبل أحد وكلائها. بيد أنّ انتفاضة داخلية مستوحاة من الدولة الإسلامية في بلاد الشام أو انتفاضة تغذيها إيران هو أمر مختلف تماماً، وربما لن يأتي بمساعدة

الولايات المتحدة. وتبرز بوضوح خشية السعوديين من أن يشكّل الاتفاق النووي الايراني إعادة اصطفاف أساسي مع إيران وأنّه من الممكن أن تكون واشنطن الآن في صدد التفكير في مستقبل الشرق الأوسط، وهو مستقبل لا يتضمن آل سعود. وما لا ريب فيه هو وجود بعضهم ممن يوافقون على هذا الرأي في واشنطن.

ومن الواضح أنه لم يعد حكام المملكة يشعرون بالرضى حيال الاعتماد على الآخرين للدفاع عنهم وهم مصممون على لعب دورٍ أكثر نشاطاً في المنطقة. رأوا الحكومة السورية تطلب المساعدة من إيران ومن روسيا، الأمر الذي يؤمّن غطاءً الآن للتدخل العسكري الإيراني والروسي المباشر وللوجود الدائم في سوريا المترافق مع شرعية يقبل بها العالم. يود المسؤولون السعوديون أن يملكوا القدرة على توليد الدعم العسكري وعلى الاستجابة لطلبات الحصول عليه بهدف مواجهة أيّ طلبات في المستقبل توّجه إلى إيران للحصول على المساعدة العسكرية. وهذا يتطلب القوة الدبلوماسية والقوة العسكرية. وفي هذه الظروف، تغدو مزايا جمع شمل تحالف عسكري بقيادةٍ سعوديةٍ واضحة. ويجب أيضاً أن يُنظر إلى المناقشات العسكرية التي تقوم بها المملكة العربية السعودية مع كلٍّ من مصر وتركيا في هذا السياق.

هل مشروع الرياض حقيقيٌّ؟

يتزامن إعلان عام 2015 عن تحالف إسلامي دولي ضد الإرهاب مع مسارٍ أطول. فقد أصبحت المملكة العربية السعودية أكثر حزماً في السنوات الأخيرة، وقد شاركت في حملة بقيادة حلف شمال الأطلسي (الناتو [NATO]) في ليبيا، وتدخلت في البحرين، وقامت بحشد تحالف عسكري للتدخل في اليمن. وجاء الإعلان أيضاً عقب أيام من اجتماع عُقد في الرياض أقنعت المملكة العربية السعودية في خلاله المتمردين في سوريا أن يقوموا، مؤقتاً على الأقل، بتشكيل كتلة واحدة بُغية التفاوض مع النظام السوري.

ومع ذلك، رفض العديد من المحللين والخبراء بسرعة مبادرة مكافحة الإرهاب السعودية على أنّها ممارسة دعائية متعمدة يُراد بها تعزيز مكانة السعودية بدلاً من أن تُشكّل في الواقع تحالفاً عسكرياً فعّالاً. حتى أنّ بعضهم في المملكة العربية السعودية يعتقد أنّ الاعلان عن التحالف ليس إلا تسارعاً لتصدّر عناوين الصحف، في حين أنّ بعض المراقبين الأجانب للسعودية، جنباً إلى جنب مع البعض داخل المملكة، أشاروا إلى أنّ المبادرة وليدة التنافس بين الأمراء السعوديين أكثر مما هي وليدة الحسابات الاستراتيجية.[11] (في إطار المناقشات حول نظام سياسي لا تزال عملية صنع القرارات الحكومية فيه مغلقة إلى حدٍّ كبيرٍ أمام الجمهور، نجد نزعة لنسب القرارات كلها إلى سياسة البلاط الداخلية.)

تبدو قوات التحالف كما لو شُيّدت على عجل. فلم تتواجد كتيبة من وزراء الدفاع أو وزراء الخارجية المسلمين خلال هذا الاعلان. كما تمّ تقويض واقع المبادرة هذه كون أنّ باكستان ولبنان على ما يبدو لم يعلما بموضوع عضويتهما المفترضة إلا بعد الإعلان. وعلى الرغم أيضاً من ترجيح انضمامها، صرحت إندونيسيا إنها لم تأخذ قرارها بعد. في حين أصدرت حكومات إسلامية أخرى موافقات مُسكّنة مفادها أنّها تقف دائماً على أهبة الاستعداد للتعاون ضد الإرهاب.

ويعلن البيان الرسمي السعودي أنّه "سيتمّ إنشاء مركز عمليات مشترك في مدينة الرياض بهدف تنسيق العمليات العسكرية ودعمها".[12] وأشار وزير الدفاع بن سلمان إلى أنّ التحالف سيسعى للقيام بالإجراءات الأمنية والعسكرية على حد سواء ولبذل الجهود بغية مكافحة نفوذ وتأثير الجماعات المتطرفة. "ويخطط لإرسال قوات خاصة إلى سوريا

فهل بإمكان المملكة العربية السعودية وشركائها في التحالف في الواقع نشر قوة عسكرية مشتركة، أو بحسب طريقة الأمريكيين في التعبير، "وضع الأحذية على الأرض" (نشر قوات برية على الأرض)، في سوريا؟

لمحاربة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS)".[13] وردّاً على سؤال ما إذا كانت قد تتضمن الإجراءات العسكرية إيفاد قوات برية، تحدّث وزير الخارجية السعودي عادل الجبير قائلاً إنّه "لا يوجد ما هو مُستبعد."[14] وتابع كلامه مستفيضاً إلى أنّ التحالف قد يقوم بنشر قوات عسكرية إذا لزم الأمر، ولكنّ هذا الأمر قد "يكون وفقاً على الطلبات التي ترد وعلى استعداد البلدان لتوفير الدعم اللازم."[15] ويردد هذا الكلام إلى حدٍ بعيد صدى: "من كلٍ حسب قدرته ولكلٍ حسب حاجته."

وأبعد من ذلك، فإنّ الإعلان الرسمي غامض. فهل بإمكان المملكة العربية السعودية وشركائها في التحالف في الواقع نشر قوة عسكرية مشتركة، أو بحسب طريقة الأمريكيين في التعبير، "وضع الأحذية على الأرض" (نشر قوات برية على الأرض)، في سوريا؟ استبعدت ماليزيا أيّ مشاركة لها في العمليات العسكرية. وصرح المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية قائلاً: "لن يكون للتحالف هيكلية عسكرية. هذا غير مدرج على جدول الأعمال."[16] إنّ الأنظمة الملكيّة في مجلس التعاون الخليجي (Gulf Cooperation Council [GCC]) والصديقة للمملكة العربية السعودية تشارك عموماً مخاوف المملكة بالنسبة للأمن، بيد أنّها تبدي غضبها إزاء الهيمنة السعودية. وعارضت عمان، وهي عضو في مجلس التعاون الخليجي، جهود السعودية الساعية إلى دفع هذه الأخيرة نحو تحالف أوثق وكانت غائبة، على نحو لافت للأنظار، من قائمة الأمم في إعلان الرياض.

لم يتحدث إعلان الرياض تحديداً عن عملٍ عسكريٍّ ضد الدولة الإسلامية في بلاد الشام أو ضد تنظيم القاعدة، ولم يرَ المراقبون السعوديون أنفسهم أنّ التحالف سيؤدي إلى إرسال جنودٍ إلى أيّ مكان كان. بدلاً من ذلك، رأى البعض أنّه يهدف في المقام الأوّل لمحاربة الأيديولوجية الجهادية في جميع أقطار العالم. رأى مسؤولٌ سعوديٌّ (ويفضّل عدم الكشف عن هويته) أنّ هذا التحالف بمثابة آلية لتبادل المعلومات الاستخباراتية، مشيراً إلى أن المملكة العربية السعودية كانت تحاول ومنذ عام 2005 تنظيم تحالف مماثل ضد الإرهاب، عندما كانت المملكة في خضم معركتها مع القاعدة.

وليس من الواضح كيف يُمكن لقوات التحالف بقيادة السعودية مهاجمة الدولة الإسلامية في بلاد الشام، حتى لو كان ذلك الغرض المقصود منها. وتقوم طائرات من المملكة العربية السعودية وعدد من البلدان العربية الأخرى بالمشاركة الفعلية في الحملة الجوية التي تقودها الولايات المتحدة. وتقتضي مواجهة الدولة الإسلامية في بلاد الشام بصورةٍ أكثر مباشرة نشر قوات برية على الأرض، ولكنّه يُستبعد أن تقوم الحكومة العراقية التي يسيطر عليها الشيعة بدعوة القوات البرية السنّية السعودية أو غيرها من القوات البرية السنّية إلى دخول البلاد – ويُعتبر إرسال جيش عبر الحدود من دون دعوة موازياً للغزو. وقال ولي ولي العهد السعودي بن سلمان نفسه إنّه "لن يتمّ تنفيذ أيّة عمليات عسكرية في سوريا من دون القيام بتنسيقٍ مُسبقٍ مع الرئيس بشار الأسد ومع المجتمع الدولي."[17] وما هي احتمالية أن يقوم الأسد، الذي يعتمد على الدعم الروسي والإيراني، بدعوة جيشٍ سنّيٍ بقيادةٍ سعوديةٍ إلى الدخول إلى سوريا؟

ردود فعل متشككة

أما المبادرة السعودية، فقابلتها ردود فعل متباينة في الغرب. فكان الترحيب الرسمي فاتراً، على الرغم من أنّ الولايات المتحدة وحلفاءها ما فتئوا يضغطون بُغية الحصول على مشاركة عربية أكبر في الجهود الرامية إلى تدمير الدولة الإسلامية في بلاد الشام. وأشار وزير الدفاع الأمريكي آشتون كارتر (Ashton Carter) أنّ إعلان الرياض هو، وبشكل عام على الأقل، "يتماشى على نحوٍ كبير مع أمر كنّا نحث عليه لبعض الوقت، وهو يتمثّل بمشاركة أكبر للبلدان العربية السنّية في حملةٍ لمحاربة الدولة الإسلامية في بلاد الشام".[18]

تقوم سبعة من البلدان المدرجة أسماؤهم كأعضاء في التحالف العسكري الإسلامي الجديد بالمشاركة أيضاً في العمليات العسكرية القائمة لمحاربة الدولة الإسلامية في بلاد الشام. وقد شاركت البحرين، والأردن، والمملكة العربية السعودية، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة بنشاط في الحملة الجوية، في حين أنّ دولة الكويت وقطر قامتا بتقديم

القواعد الجوية.

لكنّه وحتى الآن، قد كانت مشاركة هذه البلدان في الحملة ضد الدولة الإسلامية في بلاد الشام أقل من المرجو. فاعتباراً من 3 كانون الثاني 2016، شكّلت نسبة مشاركة الأردن، والمملكة العربية السعودية، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة 27 ضربة جوية فقط من أصل أكثر من 9,379 ضربة جوية على سوريا والعراق منذ بدء الحملة الجوية في شهر أيلول 2014. وفي خلال تلك الفترة الممتدة على ستة عشر شهراً، نفّذت المملكة العربية السعودية ما مجموعه سبع غارات جوية في سوريا ولم تقم بتنفيذ أيّ واحدة في العراق. كما أنّ البحرين والأردن لم تقوما بتنفيذ أيّ غارة جوية منذ شهور.[19] وفي خلال زيارته إلى الولايات المتحدة في شهر كانون الثاني عام 2016، شدّد العاهل الاردني الملك عبد الله الثاني على أنّ بلده سوف يزيد من وتيرة الحملة الجوية.[20]

تمّ تحويل الجهود العسكرية السعودية لمساعدة الحكومة اليمنية في التصدي للمتمردين الشيعة. وانضمت طائرات من البحرين، ومصر، والأردن، والكويت، والمغرب، وقطر، والسودان، والإمارات العربية المتحدة إلى المقاتلين السعوديين في حملة القصف على اليمن، في حين شاركت القوات البرية السعودية أيضاً في القتال. وقد أغنت الحملة التي تقودها السعودية هناك السعوديين بخبرة في مجال حروب قوات التحالف، على الرغم من أنّ بعض المراقبين يؤكدون أن أداءها كان متفاوتاً في أحسن الأحوال.

بغضّ النظر عن الجهود التي بذلتها قوات التحالف العربي في اليمن، فالحقيقة هي أنّ معظم المحاولات التي بادر إليها العرب والرامية إلى تحقيق التعاون العسكري منذ حرب تشرين الأوّل عام 1973 ضد إسرائيل فشلت في تخطي مستوى التعبير عن النوايا. ويضم التحالف الجديد بلداناً فقيرةً بأغلبيتها، وهي بلدان لا تملك قوة عسكرية تُذكر، كما أنّها تسعى وراء المساعدات المالية. ويمكن دائماً للمال السعودي أن يشتري بعض الدعم، ولكن التمويل لا يشكّل ضمانةً للنجاح. فقد تمّ تمويل الجهود الأمريكية الرامية إلى خلق قوة معارضة سورية معتدلة وفعالة بشكلٍ جيد، ولكنّها لم تتوّج بالنجاح.

وفي شهر آذار 2015، أعلنت جامعة الدول العربية إنشاء "قوة عربية موحّدة" لمعالجة المخاوف الأمنية الإقليمية الجديدة.[21] فأوعزت الجامعة إلى القادة العسكريين من الأمم المشاركة بوضع خطة شاملة في غضون ثلاثة أشهر، ولكن، وفي شهر آب، قامت المجموعة بتأجيل الاجتماع الذي كان سيصدر في خلاله بروتوكول تشكيل القوة. ومنذ ذلك الحين، لم يسمع الكثير حول هذه المبادرة.

وبطبيعة الحال، لم تمضِ إلا أيام قليلة على إعلان الرياض، وتقضي الضرورة بأن تبقى مسائل كثيرة تتعلق بالدبلوماسية وبالتخطيط وراء الأبواب المغلقة. ومع ذلك، فقد تابعت المملكة العربية السعودية بعدد من الخطوات الواضحة المعالم بهدف ترجمة تحالفها العسكري الذي ما يزال على مستوى النظرية إلى واقع. وفي اليوم الذي تلا الإعلان عن تشكيل تحالفها العسكري الجديد، تعهدت المملكة العربية السعودية بمبلغ ثمانية مليارات دولاراً أمريكياً على شكل مساعدات واستثمارات جديدة في مصر، بعد أن أعلنت مصر، التي تشارك في التدخل بقيادة السعودية في اليمن، أنّها ستنضم الى التحالف.[22] وسيزور الملك السعودي مصر في خلال شهر نيسان.

وفي شهر شباط، تمّ الإعلان عن أنّ المملكة سوف تستضيف الاجتماع الأوّل لقوات التحالف لمكافحة الإرهاب في خلال شهر آذار.[23] كما عقد السعوديون أيضاً تدريبات عسكرية في المملكة العربية السعودية ضمّت قوات من 20 أمة مؤلفة من قوات جوية وبحرية وبرية. والغرض منه، كما أشار البيان السعودي، إرسال "رسالة واضحة إلى أنّ المملكة العربية السعودية والإخوان والأصدقاء من البلدان المشاركة متحدين معاً لمواجهة كافة التحديات وللحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة".[24] وأطلقت المملكة العربية السعودية على التدريبات المذكورة اسم "رعد الشمال" (North Thunder)، بإشارة محتملة إلى حيث مكامن المخاوف السعودية.

استقبال سلبي من جانب البعض في الولايات المتحدة

في حين كانت ردود الفعل الرسمية إزاء التحالف السعودي متسّمة بالفتور، تراوحت التعليقات غير الرسمية بين تلك المتشككة وتلك المشحونة بمشاعر العداء الصريح. فغالباً ما تخدم المستشارية الشعبية جداول الأعمال المتحيّزة، أو ما تكون، وعلى نحو كبير، وليدة مجرد تحليل ارتجالي للإبلاغ عن تشريح جدي للأحداث ولتبعاتها – ولكن من الذي يهتم بما يقوله أو بما يكتبه المعلقون؟ بيد أنّه ليس بالإمكان رفض كل التعليقات، فبعضها ينطوي على حسن الاطلاع وجودة المعلومات، مما يعكس المعرفة والخبرة. وعلى أقل تقدير، يعرض التعليق منحى المواقف الشعبية التي من شأنها أن تؤثر على ما يقوم به صانعو السياسات الحكوميون. ولفت إعلان المملكة العربية السعودية عن تحالف عسكري ضد التطرف الإسلامي الانتباه إلى سلوك المملكة بحدّ عينه.

ويرى بعض النقاد الأمريكيين أنّ تصدير الوهابية بتمويل سعودي، وهو التفسير الأصولي المتزمّت للإسلام والذي يُعتقد أنّه يُغذي التطرف وأنّه يُشكّل المصدر الأيديولوجي للعديد من الأعمال الإرهابية التي يقترح السعوديون الآن محاربتها، كخط مستقيم من التعصب ينطلق من الرياض ليصل إلى سان برناردينو. فمن هذا المنظور السلبي، يُنظر إلى المبادرة السعودية على أنّها مجرد دعاية تهدف الى تحويل مسار الانتقادات الدولية حول دعم المملكة العربية السعودية نفسها للتطرف. وكما لحظت افتتاحية "نيويورك تايمز" *(New York Times)*، "من الصعب أن نرى في المملكة العربية السعودية، وهي دولة يقودها السنّة، شريك جدي ضد الدولة الإسلامية إلا في حال قطعت التمويل عن المدارس ورجال الدين الوهابيين الذين ينشرون هذا النوع من العقيدة الدينية المتطرفة والتي تصبّ في صميم أيديولوجية الدولة الإسلامية".[25]

وقد اقترحت افتتاحية نُشرت في مجلة "بلومبرج فيو" *(Bloomberg View)* بتاريخ 21 كانون الأوّل عام 2015، أنّه إذا كانت تودّ المساعدة في الحملة ضد التطرف الإسلامي،

> "على المملكة العربية السعودية أن تشنّ حملة على رجال الدين المتطرفين في الداخل، وليس فقط على أولئك الذين يدعمون الدولة الإسلامية بصراحة... وينبغي أيضاً أن يفي القادة السعوديون بوعودهم المتعلقة بإزالة المقاطع الداعية إلى التعصب في الكتب التي تصدرها الدولة، بما في ذلك التعليمات حول أفضل السبل لتنفيذ حكم الإعدام بالزنادقة المهرطقين وبالشاذين جنسياً، تلك التي قامت الدولة الإسلامية بتحميلها إلكترونياً للأطفال المُقيمين في أراضيها".[26]

وبالإشارة إلى افتقار المملكة إلى الديمقراطية وإلى سجلها السيئ في مجال احترام حقوق الإنسان، أثار النقاد موضوع أنّ القيادة السعودية لقوات التحالف تؤكد فحسب على الاختيار الضيق المجال المفتوح أمام المسلمين بين الفوضى التي يوّلدها الإرهاب وبين الأنظمة القمعية. كما كتب ماكس فيشر (Max Fisher) على موقع ڤوكس (Vox) ملاحظاً:

> قامت المملكة العربية السعودية والأنظمة الأخرى في الشرق الأوسط لسنوات عديدة، باختيار المؤسسات الدينية لخدمة الحكام المستبدين. وهكذا، بقدر ما تتفاقم الاختلافات بين إسلام المؤسسات الرسمية وإسلام الدولة الإسلامية في بلاد الشام، بقدر ما يلوّن "إسلام المؤسسات" بصبغة المرادف "لطغاة وحشيين يستغلون الإسلام بخبث بهدف تحقيق مآربهم الشخصية".[27]

أما الانطباع العام، فهو أنّ العديد من المعلقين لا يريدون لأيّ مبادرة سعودية أن تنجح.

إنّ السعوديين متطوّرون بما فيه الكفاية لفهم أنّ الولايات المتحدة هي دولة معقدة على المستوى السياسي، تستخدم في حديثها العديد من الأصوات من خارج الحكومة ومن داخلها في آن معاً، فعلى الواحد أن ينظر فقط إلى المواقف الأمريكية حيال الاتفاق مع إيران. ومع ذلك، تثير الرسائل المتضاربة الآتية من الولايات المتحدة لأسباب مفهومة الاستفزاز والغيظ في الرياض. ففي رأي السعودية، تسعى الولايات المتحدة وراء الحصول على الدعم السعودي لمبادرات الولايات المتحدة وتريد من المملكة العربية السعودية أن تزيد من مساهمتها في الجهود الأمنية التي تقودها الولايات المتحدة في المنطقة، ولكن عندما تأخذ

في حين يتسبب السلوك السعودي ولأسباب مفهومة بشعور من الانزعاج في الغرب، لا أحد يفكر بجدية أنّ الاستيلاء على مكة المكرمة والمدينة المنورة من قبل الدولة الإسلامية في بلاد الشام أو من قبل المتطرفين في تنظيم القاعدة من شأنه أن يجلب أي شيء آخر سوى الكارثة لمنطقة الشرق الأوسط.

المملكة العربية السعودية مبادرةً للدفاع عن مصالح الأمن القومي الخاصة بها، توجّه إليها الانتقادات بأنها غير مفيدة. ورداً على أسئلة حول المواقف الأكثر حزماً للمملكة العربية السعودية، صرّح وزير الخارجية السعودي الجبير قائلاً: "ويقول الناس 'لماذا يقوم السعوديون بذلك؟'. . . إنها واحدة من تلك المواقف حيث أنّنا مخطئون لو فعلنا هذا الأمر، ومخطئون إن لم نفعله. احزموا أمركم. هل تريدون أن ندير دفة القيادة أو تودون أن نقوم بتقديم الدعم؟ وإذا كنتم تودون أن نقوم بتقديم الدعم، فمن الذي يتبوأ دفة القيادة؟"[28]

ما يريده منتقدو النظام السعودي، بما في ذلك العديد من المسؤولين الأمريكيين، هو أن يشرع النظام الملكي السعودي إلى إجراء إصلاح من أجل البقاء على قيد الحياة. ولكنّ الإصلاح السياسي غدا أمراً صعباً للغاية في منطقة الشرق الأوسط، وخاصةً في ضوء الفوضى القائمة في أعقاب الربيع العربي. ومن الصعب قياس مستوى المعارضة، ولكن السعوديين يخشون حقاً هذا النوع من الفوضى التي عصفت بسوريا، وحتى أنّ أولئك الذين يسعون للإصلاح السياسي يبدون على استعداد بالتزام الصمت في ما يتعلق بكثير من القضايا، لافتين إلى أنّهم "على الأقل لا نقوم بقتل أحدنا الآخر." وقد تمّ إحراز بعض التقدم، ولكنّه من المرجح أن تكون عملية التحرر السياسي في المملكة العربية السعودية عملية تدريجية وبطيئة، ذلك إن حدثت على الإطلاق. ومن الممكن أن تذهب الميول المثيرة والمفاجئة في أيّ اتجاه كان – أي نحو العلمنة والديمقراطية أو حتى نحو التعصب الديني الذي يتّصف بحدٍ أكبر من الشراسة.

ومن الواضح أنّ هناك توترات في المملكة، ولكن من الصعب على من في الخارج قياس التهديد الداخلي بدقة على مستوى الاستقرار السعودي. قمعت السلطات السعودية حملة إرهابية سابقة لتنظيم القاعدة. فهل يكون التهديد في الداخل أكبر الآن؟ وهل يكون لحادثٍ إرهابيٍّ كبير، مثل مصادرة المسجد الحرام في مكة عام 1979 من قبل المتعصبين الدينيين، صدى أكبر اليوم؟ فنحن لا نعلم. وتبرع حكومات الشرق الأوسط في تضخيم التهديدات لتبرير اتخاذ تدابير أمنية مُشددة. (كما يحدث في أماكن أخرى أيضاً.)

ينبغي التمييز بين أولئك الذين يدعون إلى إصلاح – عبر وضع حد لقطع الرؤوس والتعذيب واتباع إجراءات قانونية أكثر عدلاً – من دون التشكيك في شرعية النظام السعودي وهؤلاء الذين يدعون إلى تغيير النظام، على الرغم من اعتقاد البعض أنّ هذه التغييرات لن تتحقق إلا عبر تغيير النظام. ولكن في حين يتسبب السلوك السعودي ولأسباب مفهومة بشعور من الانزعاج في الغرب، لا أحد يفكر بجدية أنّ الاستيلاء على مكة المكرمة والمدينة المنورة من قبل الدولة الإسلامية في بلاد الشام أو من قبل المتطرفين في تنظيم القاعدة من شأنه أن يجلب أي شيء آخر سوى الكارثة لمنطقة الشرق الأوسط وأن يضمن مرور عقود من الحروب الدينية.

وجهات نظر مختلفة من النضال

تأتي ردود الفعل هذه لتؤكد التصورات المختلفة للسبب الكامن وراء الصراع الحالي في الشرق الأوسط. وتصوّره واشنطن على أنّه نزاعٌ قائمٌ بين قوى الحرية والديمقراطية وبين الطغاة الوحشيين الممثلين بالرئيس الأسد وبالإرهابيين المستهجنين التابعين للدولة الإسلامية

في بلاد الشام والجماعات الجهادية الأخرى. وتعتبر المملكة العربية السعودية النزاع قائماً بينها كوصي على أقدس أماكن الإسلام وبين المهرطقين من أهل السنّة الذين يدّعون أنّهم الخلافة بُغية كسب قلوب وعقول الإسلام، وبين المملكة العربية السعودية والشيعة في الإسلام، والتي تتجسد في جمهورية إيران الإسلامية. وتصور دعاية الدولة الإسلامية حكام السعودية كمرتدين انحرفوا عن الصراط المستقيم.

إنّ الأمريكيين لا يعتنقون فكرة أنّ عدوّ عدوّي هو صديقي. فهم يشتكون من نقص المساعدات المحلية ولكنّهم يودون أن يقوم حلفاء أمريكا بمشاطرتهم القيم الأمريكية. ربما لو كان يُنظر في الولايات المتحدة إلى الدولة الإسلامية في بلاد الشام على أنّها تشكّل خطراً أكبر، كالخطر الذي كانت تُشكّله ألمانيا النازية أو الإمبراطورية اليابانية خلال الحرب العالمية الثانية أو الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة، فمن شأن الأمريكيين أن يكونوا أقل تشدداً وحساسيةً في ما يتعلق بالمتطلبات الأساسية بالنسبة للذين يقاتلون في الصف عينه. وفي ظروف غامضة من الناحية الأخلاقية، تفضّل الولايات المتحدة العمل منفردة أو التنحي جانباً. وقد تكون تبعات هذا الأمر فائضاً من الأشرار وتفاقماً على مستوى تعقيد الأولويات.

وفي دور ينمّ عن قدر أكبر من الطموح، ومترافقاً بالعواقب الوخيمة في بعض الأحيان، تقرّر الولايات المتحدة أنّ التضاريس السياسية تحتاج إلى إعادة هيكلة. فمن وجهة نظر واشنطن، يجب أن يرحل الرئيس السوري الأسد لأنّه طاغيةٌ وحشيٌّ يعتمد على الدعائم العسكرية الأجنبية؛ ولا يمكن أبداً أن يكسب ولاء الشعب السوري الحقيقي، الذي من شأن الديمقراطية فقط أن تحققه وتجعله واقعاً. وبالتالي، فبقاؤه يضمن استمرار الصراع. ومع ذلك، فقد قللت واشنطن مؤخراً من حدة لهجتها ضد الأسد: إنّه لا يزال يُنظر إليه باعتباره عائقاً أمام إنهاء الصراع، ولكنّ الولايات المتحدة لم تعد تطالب برحيله على الفور.

تتمتع ضرورة هدم الأنظمة الديكتاتورية وإعادة بناء النظم السياسية وفقاً للمبادئ الأمريكية ببعض الجاذبية الشعبية، وخصوصاً عندما تصاغ بلهجة حادة الوقع. ويرتكز هذا على بعض الأهمية المنطقية، فالحكومات القمعية أقل عرضةً للعمل على تسوياتٍ مع الخصوم الداخليين، وخصوصاً عندما يكونون هؤلاء مسلحون. ولكنّ العدالة السياسية الأمريكية قد تغدو غروراً خطيراً ذات دوافع أيديولوجية يحمل البلاد إلى مهمات عسكرية مكلفة أو يؤدي إلى شلّ جهودها. فالمخاوف من الإرهاب المستوحى من الدولة الإسلامية في بلاد الشام، وخاصةً بعد الهجمات الإرهابية في باريس وسان برناردينو، جعلت من تدمير الدولة الإسلامية في بلاد الشام أولوية لكثير من الأمريكيين – مرة أخرى، خصوصاً عندما صيغت بلهجة حادة الوقع. أما مستوى الحماس المحلي، فهو أقل بكثير بالنسبة للالتزامات العسكرية الطويلة الأمد وعملية بناء الأمة.

الفوائد المُحتملة للتحالف العربي

واضعين جانباً الجدل الأمريكي الطويل الأمد والذي لم يُحل بعد بين الأخلاق السياسية والسياسة الواقعية، يمكن لمبادرة الرياض، إذا ذهبت أبعد من الكلمات، أن توفّر بعض الفوائد، ولكنّ هناك أيضاً آثار سلبية.

وفي مقابلة أجريت معه مؤخراً، قال الملك عبد الله عاهل الأردن إنّ الدولة الإسلامية يمكن أن تهزم "بسرعةٍ كبيرةٍ" إذا تمّ تنسيق الجهود الدولية. وكان يعني بذلك أنّه من الممكن دحر الدولة الإسلامية في بلاد الشام كقوةٍ عسكرية، على الرغم من أنّ تنسيق الاستخبارات والحفاظ على الأمن ستظل في صلب التحديات. أما النزاع الأيديولوجي، فهو أكثر صعوبةً وسوف يستغرق وقتاً أطول من ذلك بكثير. فيمكن لتحالف الرياض أن يضيف قيمة إلى التصدي للتحديات المتوسطة والطويلة الأجل التي وصفها الملك عبد الله. ولا يُمكن أن تتحقق هزيمة الدولة الإسلامية في بلاد الشام وتنظيم القاعدة على الصعيد العسكري وعلى الصعيد الأيديولوجي على المدى الطويل إلا عن طريق المسلمين.

ويكمن الخطر في إمكانية أن تتدهور مثل هذه الجهود إلى سلسلة من الاجتماعات الخالية من أي معنى ومن البلاغات عديمة الجدوى. وما يُفسر عزم المملكة العربية السعودية الحالي بإنشاء تحالف خاص بها هو شعورها بالإحباط بسبب النتائج الضئيلة التي أسفرت عنها

مساهمتها بمبلغ عشرة ملايين دولار أمريكي للمساعدة في بدء إنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (United Nations Center for Counter-Terrorism) في عام 2011، تلتها مساهمة أخرى بمبلغ مئة مليون دولار أمريكي في عام 2014. ومع ذلك، لربما تكون المشكلة متأصلة في جميع الجهود الدولية الواسعة النطاق لدى معالجتها المواضيع الحرجة مثل موضوع الإرهاب.

فهل يمكن للتحالف العسكري بقيادة السعودية أن يقوم فعلياً بإيفاد قوة على الإطلاق؟ ففي اليوم نفسه الذي أعلن وزير الدفاع السعودي بن سلمان في خلاله عن قيام تحالفٍ عسكريٍّ جديدٍ في الرياض، تحدّث وزير الخارجية السعودي الجبير عن مناقشات دارت حول نشر قوات خاصة من المملكة العربية السعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة بُغية المساعدة في جهود الولايات المتحدة في سوريا.[29] ويُشكّل هذا ما هو أقل من التحالف العسكري المعلن عنه في الرياض، ولكنّ نوعاً ما من أنواع التعاون العسكري على نطاقٍ أصغر قد يكون ممكناً.

وعلى الرغم من الصعوبة التي تعتري تنسيق العمليات الخاصة، يمكن أن تُضيف المشاركة العربية قيمة على مستوى تنفيذ العمليات وعلى الصعيد السياسي. وعلى سبيل المثال، فقد اقترح مؤلفو مقال نُشر مؤخراً في مجلة "فورين أفيرز" *(Foreign Affairs)*، أن تنظر الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي في إمكانية فتح مقر مشترك لقوات العمليات الخاصة بكل منهما.[30]

وبخطوة تتسم بطموحٍ أكبر، اقترح عضوي مجلس الشيوخ جون ماكين (John McCain) وليندسي غراهام (Lindsay Graham) إنشاء جيش إقليمي بقيادة الولايات المتحدة، يشمل قوات من المملكة العربية السعودية ومصر، وتركيا ترمي إلى تدمير الدولة الإسلامية. وتصوّر عضوي مجلس الشيوخ حملة برية واسعة النطاق تشمل ثمانين ألف إلى مئة ألف جندي. ويُشكّل الجنود الأمريكيون عشرة في المئة من عداد هذه القوة.[31] إنّ غياب نوع من الاستفزاز غير الاعتيادي من قبل الدولة الإسلامية في بلاد الشام، وعلى سبيل المثال، هجوم إرهابي على الولايات المتحدة بحجم عمليات 11 أيلول يكون قد يرتبط ارتباطاً

من الممكن أن يدّعي جنود تابعون لقوات تحالف إسلامي تحرير المدن التي تسيطر عليها الدولة الإسلامية في بلاد الشام. ومن الممكن أن يقوم أيضاً جيش تحالف إسلامي ممولاً تمويلاً جيداً بتجنيد عدد أكبر من الرجال مما تقوم به الدولة الإسلامية في بلاد الشام.

مباشراً بالدولة الإسلامية، لهو اقتراح يتخطى حدود نسج الخيال.

ومع ذلك، هل يمكن أن يُشكّل تحالف الرياض العمود الفقري لوحدة عربية مستقلة في نطاق قوة دولية أصغر؟ (ففي أثناء حرب الخليج الأولى، قدمت البلدان المُدرجة أسماؤها حالياً كأعضاء في تحالف الرياض أكثر من مائة وثلاثين ألف جندي في عمليات بقيادة الولايات المتحدة. وشارك عددٌ قليلٌ من هؤلاء في عمليات القتال، كما لم تقم كل الوحدات الأمريكية المُشارِكة في المجهود الحربي ذات النطاق الأوسع بمشاهدة معارك فعلية، لكنّه، مع ذلك، شكّل حضوراً مثيراً للإعجاب.) فهل تسمح مشاركة تحالف إسلامي للولايات المتحدة بالحد من دورها في إطار قوة برية متعددة الجنسيات، فيقتصر عندها على المساعدة في التخطيط، وتقديم الخدمات اللوجستية والدعم الاستخباراتي؟ ومن شأن الرأي العام الأمريكي أن يتقبّل هذا الأمر على نحوٍ أكبر في حين يكون من الصعب أن يستمر دعم هذا الأخير لزيادة دور الولايات المتحدة في عمليات القتال البري.

يزعم العديد من الناس أنّ القوات السعودية وغيرها من القوات العربية، باستثناء القوات الجوية، ينبغي أن تبقى بعيداً عن سوريا تماماً، معتبرين أنّ النتائج المترتبة على مشاركتها لا يمكنها إلا أن تكون سلبياً. فوجود فئات متحاربة إضافية في ساحة القتال، حتى ولو كانت هذه الأخيرة تهدف إلى محاربة الدولة الإسلامية في بلاد الشام، من شأنه أن

يزيد الأمور تعقيداً ليس إلا، كما حصل في اليمن، وأن يثير المخاوف بشأن العنف العشوائي، وأن يؤدي إلى تفاقم التوترات الطائفية، وأن يعرقل أيّ تسوية سلمية.

قد يأخذ السبيل الآخر للمضي قُدماً شكل قوات تحالف إسلامي يتمّ حشدها بُغية حماية ملاذ آمن شمال الحدود بين الأردن وسوريا، ويكون كبيراً بما يكفي لاستيعاب اللاجئين السوريين على نحوٍ مؤقت. وقد يخفّف هذا الدور الإنساني من بعض الضغوطات التي يضعها تدفّق اللاجئين السوريين على الأردن. كما يمكن أن يصبح هذا الملاذ نقطة اجتذاب للهاربين الفارين من صفوف الدولة الإسلامية في بلاد الشام. وإن بدأت الدولة الإسلامية في بلاد الشام في التفكك، فإنّ قوات التحالف تكون في موقع يمكّنها من التحرك بسرعة للحيلولة دون وقوع مذابح تردد صدى يوم القيامة.

ويمكن أن يكون لعملية إيفاد قوة إسلامية متعددة الجنسيات تأثيراً استراتيجياً كبيراً أيضاً. بادئ ذي بدء، فإنه تغيير منطق السرد الذي يروّجه دعاة الدولة الإسلامية، وهو أن هذه الأخيرة تخوض المواجهة النهائية بين المؤمنين والكافرين. وبدلاً من محاربة القوات الغربية، سوف يتحول النزاع إلى واحد يُجبر فيه قادة الدولة الإسلامية في بلاد الشام على الدفاع عن أنفسهم ضد إخوانهم من أهل السنّة.

وبالنسبة لأولئك الذين يعيشون تحت احتلال الدولة الإسلامية في بلاد الشام، فمعظمهم من المسلمين السنّة، مما يعني أنّ ظهور قوة سنّية سيلقى ترحيباً أكبر من الترحيب بمخاطر الأعمال الانتقاميّة التي تترافق مع تقدم الجيش السوري المُخيف أو حلفائه من الميليشيات الشيعية. ومن الممكن أن يدّعي جنود تابعون لقوات تحالف إسلامي تحرير المدن التي تسيطر عليها الدولة الإسلامية في بلاد الشام.

من الممكن أن يقوم أيضاً جيش تحالف إسلامي ممولاً تمويلاً جيداً بتجنيد عدد أكبر من الرجال مما تقوم به الدولة الإسلامية في بلاد الشام. وفيما يحطّ قصف التحالف من مستوى اقتصاد الدولة الإسلامية، قد يضطر أولئك الذين يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها الدولة الإسلامية في بلاد الشام ممن ليسوا إلى الآن في عداد من يخدمون في جيشها للانضمام إلى قواتها من أجل تناول الطعام ليس إلا. أما هذا الأمر، فلا يمّت البتة بصلة مع الإيديولوجية، بل يرتبط ارتباطاً وثيقاً مع البقاء على قيد الحياة. وفي هذا السياق، بإمكان المال أن يُحدث فرقاً. ومن شأن وجود جيش منافس من المسلمين على مقربة منهم أن يوفّر خياراً آخر لأولئك الذين ضاقوا ذرعاً بتجنيد الدولة الإسلامية في بلاد الشام أو لأولئك الذين يخافونه، ويكمن هذا الخيار الآخر في الحصول على معاش أفضل والتمتع بمستقبل محفوف بمخاطر أقل. ومن شأن الترحيب بأولئك الذين يلجئون إلى قوات التحالف أن يؤدي إلى تشجيع فرار المجندين نفوراً من الحكم القاسي للدولة الإسلامية في بلاد الشام ووحشيتها، مما يؤدي إلى تحول الولاء من الدولة الإسلامية في بلاد الشام في كل من غرب العراق وشرق سوريا. ولن يحدث هذا الأمر من دون وجود قوة منافسة على الأرض ومن المرجح أن يحدث على نحو أكبر إن كانت هذه القوة المنافسة تتألف من الإخوان العرب بدلاً من الجنود الغربيين.

فمن شأن كيفية التعامل مع الهاربين الفارين أو مع غيرهم ممن يأتون للالتحاق بقوة سنّية أن تشكّل تحدياً للتحالف السعودي، ولكنّ السعوديين لربما كانوا أفضل في حل هذا الموضوع من الولايات المتحدة أو من القوى غير العربية الأخرى، فللسعوديين خبرة أوسع بكثير في التعاطي مع شيوخ العشائر وخصوم التطرف (على الرغم من تفاوت سجل المملكة في موضوع التعاطي مع العائدين).

الآثار السلبية

إنّ العيب الأوّل والأكثر وضوحاً المتعلق بالتحالف بقيادة السعودية هو أنّه وببساطة للعرض فقط، وبالتالي فهو لن يُحقق أيّاً من الفوائد المحتملة المذكورة أعلاه، إلا أنّه سوف يؤدي إلى تفاقم التوترات الإقليمية. وخلافاً للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد الدولة الإسلامية في بلاد الشام، الذي هو واسع وشامل، ولكن حيث ما زال الأمريكيون يضطلعون في إطاره بتحمّل الأعباء الثقيلة، تبدو قوات التحالف السعودي ضيقة ومحصورة. ولكن هل هذا هو الحال في واقع

الأمر؟ لم تتمّ عملية توسيع قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة لكي تضمّ في إطارها الحكومة السورية الحالية، أو روسيا، أو إيران. وتقوم تركيا بتشغيل العمليات العسكرية الخاصة بها (ويتساءل العديد حول موضوع ما إذا كان الأسد أو الدولة الإسلامية في بلاد الشام هما الهدف الرئيسي). أما الفرق الكبير بين تكوين قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة القائم حالياً وتحالف الرياض، فهو أنّ الأوّل يشمل كل من الأمم الغربية وتلك العربية، في حين أنّ المقصود من هذا الأخير هو أن يشمل أمماً تقطنها أغلبية مسلمة فحسب. بيد أنّه لا يشمل العراق، رغم أنّه قد يكون من الممكن تفهّم هذا الإقصاء، لأنّ الحكومة العراقية كانت قد أبدت في وقت سابق معارضتها للتحالف العسكري المُقترح لجامعة الدول العربية. كما أنّه لا يضمّ إيران.

تقف قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة إلى جانب إيران فقط في ما يتعلق بالعمليات القائمة لمحاربة الدولة الإسلامية في بلاد الشام، وبالتأكيد ليس في ما يتعلق بمهمّة إيران الأشمل وهي الدفاع عن الرئيس الأسد. وعلى الرغم من أنّ قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة لا تملك جدول أعمال طائفي النزعة، فلا إيران ولا العراق عضوان في فرقة العمل المشتركة الموحدة التي تقوم بقصف أهداف تابعة للدولة الإسلامية في بلاد الشام في سوريا وفي العراق. بطبيعة الحال، فإن قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة جاهزة للتشغيل، في حين أنّه لا يبدو أنّ التحالف السعودي قريباً البتة من أن يصبح جاهزاً لتشغيل العمليات.

أما العيب الثاني، فهو أنّ المبادرة السعودية، والتي من الواضح أنّها مبادرة سنّية، سوف تعزز وترسخ الانقسام الطائفي. ففي مجلة "فورين أفيرز" *(Foreign Affairs)*، ساق الكاتب مايكل برونينغ (Michael Bröning) هذه الحجة ضد المبادرة السابقة لجامعة الدول العربية، التي استبعدت كل من سوريا، والتي علقت عضويتها في جامعة الدول العربية أبان اندلاع الحرب الأهلية السورية، وإيران.[32]

مع ذلك، يبدو أنّ الانقسامات الطائفية والعرقية تُشكّل بالفعل القوة الدافعة للصراعات القائمة في سوريا والعراق. فالمتمردون في العراق، الجهاديون منهم والعناصر المعتدلة منهم على حد سواء، هم بمعظمهم من السنّة، في حين أنّ القوات الحكومية والميليشيات المتحالفة معها هي شيعيّة بشكلٍ رئيسي. وقد سهّل عملية الانتشار السريع للدولة الإسلامية في بلاد الشام عبر العراق الغربية والشمالية شعور الكراهية حيال الحكومة العراقية التي يُهيمن عليها الشيعة والتي قد ولّدته في قلوب السكان السنّة في البلاد. ولم تؤدي تصفية الحسابات من قبل الميليشيات الشيعيّة الموالية للحكومة في بعض المناطق التي استعادت الحكومة العراقية السيطرة عليها إلا إلى زيادة نفور السنّة. وتدرك الحكومة العراقية هذه المشكلة. في حين أنها لم تشارك بشكلٍ كاملٍ السكان السنّة في العراق، خلال معركة الرمادي، يُقال إنّ القوات الحكومية العراقية وحلفائها من العشائر السنّية اضطلعت بقيادة المعركة، في حين تمّ الإبقاء على الميليشيات الشيعية في الخلف. فمنذ بداية الحرب الأهلية، تعتمد الحكومة السورية على العلويين المِقدامين وغيرهم من الأقليات الدينية الأخرى ضد تمرد سنّي بمجمله في بلد غالبية سكانه من السنّة.

اتجهت كل من سوريا، وهي حليفة إيران منذ فترة طويلة، والحكومة العراقية بقيادة الشيعة نحو إيران للحصول على المساعدة في مواجهة التمرد. ردت إيران من خلال حشد حزب الله الشيعي لمساعدة الأسد، ومن خلال تشكيل الميليشيات الشيعية في كلا البلدين، ومؤخراً، من خلال تسهيل نقل التشكيلات الشيعية العراقية والمقاتلين الإيرانيين لتعزيز دفاع الأسد. وفي الوقت نفسه، دافع الأكراد في شمال سوريا والعراق عن أراضيهم الخاصة بمساعدة الولايات المتحدة. وتتطابق "الخطوط الأمامية" الحالية في سوريا والعراق على نحوٍ وثيق مع الانقسامات الطائفية والعرقية.[33]

وبما أنّهم محرومون من السلطة في البلدين، لم يبقَ للسنّة إلا هؤلاء المتمردين لتجسيد قضيتهم. (مما لا يعني الإشارة الضمنية إلى أنّ السنّيين يعتبرون الدولة الإسلامية في بلاد الشام هي مَن يقوم بالدفاع عن مصالحها.) ومن شأن تحالف فعّال بقيادة السعودية إعطاء السنّة حامياً آخر، ولكنّه قد لا يُشكّل تطوراً مرحباً به في الغرب. فما تزال الولايات المتحدة وأوروبا ملتزمتان رسمياً بالاقتراح القائل إنّ حكومة

أكثر شمولية في دمشق قد تؤدي إلى تحقيق المصالحة الوطنية التي تضمن سلامة الأراضي. وهما يعتقدان الشيء نفسه بالنسبة لبغداد، ولكن على الرغم من أنّ الولايات المتحدة قامت بالضغط على العراق كي تقوم بوضع حكومة أقل تحزّباً للشيعة محل حكومة نوري المالكي، فمستقبل العراق السياسي ليس موضوع مفاوضات السلام الدولية الراهنة.

والعيب الثالث هو أنّ تحقيق مبادرة الرياض من شأنه أن يحوّل الموارد العربية من قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة والتي تهدف إلى تدمير الدولة الإسلامية في بلاد الشام. لكنّه، كما أشرنا في ما سبق، فإنّ الكثير من الدعم العربي الحالي هو سياسيٌّ بدل أن يكون تشغيلياً، ويؤمن الأعضاء العرب الاحتياطي القيّم ولكنّهم لا يرسلون إلا القليل جداً من البعثات. وما يشكّل مدعاة أكبر للقلق عند البعض هو احتمال وجود هيكلية قيادية موازية من شأنها أن تخفف من قيمة المواهب الثمينة، وأن تعمل أيضاً خارج نطاق ما يُعتبر أساساً جهداً غربياً وبشكلٍ مستقل عنه.

وهذا، بدوره، يثير النتيجة السلبية الرابعة المحتملة. فإنّ تحالفاً عسكرياً عربياً مستقلاً، إن نشر قواته في الميدان، قد يؤدي إلى تعقيد المفاوضات الدولية الرامية إلى تسوية الصراع. وكحدٍ أدنى، فإنّه يدعم وجهة نظر أهل السنّة في إطار أي تسوية سياسية في المستقبل، وهي نتيجة غير مُرحب بها في بغداد ودمشق، وحتى في بعض العواصم الغربية، حيث يخشى المسؤولون أن يحبط ذلك الآمال المعقودة على احتمالات التوصل إلى حل، وأن يجعل من التقسيم الفعلي الراهن الحاصل في العراق وسوريا أمراً دائماً وثابتاً. ولن تقوم روسيا بالترحيب بقوة سنّية، التي من شأنها أن تُشكّل تهديداً طويل الأمد لحكومة الأسد أو لأي خليفة حليف لروسيا. فما زالت غرائز الإمبريالية والقوى العظمى مستمرة على قيد الحياة. وقد يعتقد دبلوماسيون في باريس ولندن واسطنبول وواشنطن وموسكو أنّه من الأسلم السماح لهذه الأخيرة بإيجاد حلولٍ للمشاكل المتعلقة بمستقبل المنطقة. ويؤدي هذا النوع من المنظور الاستعماري إلى أن تقوم القوى الخارجية برسم خطوط في الرمال وهو أمر ينبغي تجنبه.

أما العيب الخامس، فهو أنّ أيّ نوع من التحالف العسكري السعودي الذي يحظى بتأييد الولايات المتحدة من شأنه أن يقف حجرة عثرة في طريق علاقة واشنطن مع إيران الناشئة، والتي ما زالت، من ناحية أخرى، في طور النمو. ويقلق هذا الأمر هؤلاء الأشخاص في واشطن الذين يعتبرون تعاون إيران أمراً ضرورياً بُغية تسوية الصراعات القائمة في سوريا وفي العراق. قد يكون هذا مصدر إزعاج لآخرين، ولا سيما في أوروبا، وقد أصبحوا على استعداد متزايد لقبول بقاء نظام الأسد في سوريا إذا كان سيؤدي إلى منع انتشار الفوضى ووقف تدفّق اللاجئين الذي بدأ في تقويض أسس الاتحاد الأوروبي. فمن وجهة نظرهم، تُشكّل التحركات السعودية تخريبياً، وليست مجرد عوائق. وقد يقول أولئك الذين يعتبرون إيران شريكاً استراتيجياً مستقبلياً لأمريكا في المنطقة إن الولايات المتحدة قد لا تكون قادرة على وقف أو حتى تشكيل التحالف، وبالتالي يجب أن تبقى بعيدة عن المبادرة السعودية.

ومن ناحية أخرى، فإن الولايات المتحدة ليس لديها أي شيء يُشبه التقارب مع إيران من حيث تطبيع العلاقات الدبلوماسية. وفي أحسن الأحوال، قد تشهد بدايات "انفراج". ويعكس الاتفاق النووي الأخير المصالح المشتركة المُقيّدة إلى حدٍ بعيد. ولا تُشكّل رغبة أمريكا في زيادة خفض مستوى العداء عبر إبرام الاتفاق علاقة استراتيجية. فبعد عقود من العداوات وعدم الثقة المتبادلة، سيستغرق أمر إقامة علاقات

قد يبدو أن الولايات المتحدة سترحّب بأية جهود تقوم بها القوى الإقليمية والمحلية بهدف المساعدة في تقاسم العبء العسكري الناجم عن إلحاق الهزيمة بمنظمات إرهابية مثل الدولة الإسلامية في بلاد الشام. ولكن الحال ليست على هذا المنوال دائماً.

إنّ بناء التحالفات هو عمل شاق. يمكن للولايات المتحدة أن تشجع وتساعد، ولكنّها لا تستطيع أن تُدير بشكلٍ علني ما يجب أن يكون مبادرة عربية.

طبيعية بين الولايات المتحدة وإيران سنوات طويلة، وحتى أنّ هذه النتيجة ليست بالمُحتّمة على وجه اليقين. بغض النظر عن ذلك، فإنّ التقدم في العلاقات من شأنه أن يكون متفاوتاً وأن يخضع للحوادث التي يمكن أن تخرج عن نطاق السيطرة.

إن كانت توقعات الولايات المتحدة حيال علاقة ودّيّة جديدة مع إيران واقعية أم لا، فإن لم تتحسن العلاقات الإيرانية–الأمريكية، قد تميل واشنطن إلى إلقاء اللوم على الحزم السعودي، وتحديداً بالنسبة لتدخل هذه الأخيرة العسكري في اليمن، وهو تحرك قد اعتُبر على أنّه غير مفيد في الدوائر السياسة في الولايات المتحدة. ومن شأن هذا الموقف أن يعزز درجة التنبيه ويؤدي إلى نفور الرياض، كما يمكن أن يُشجع نشوء ردود فعل قد تهدد تحالفها مع الولايات المتحدة. وتكمن المسألة المتعلقة بالسياسات هاهنا في قدرة الولايات المتحدة على الحفاظ على علاقات جيدة مع المملكة العربية السعودية، وفي الوقت نفسه تحسين العلاقات مع إيران. أم أن العداء من المملكة العربية السعودية وإيران تجاه بعضها البعض قد يُحتّم على الولايات المتحدة أن تختار بينهما؟ وفي كلتا الحالتين، هل يكون ذلك على حساب مصالح الولايات المتحدة؟ إن الجواب على هذا السؤال من شأنه تأطير التحركات التي تقوم بها الولايات المتحدة في سوريا وفي العراق.

كيف ينبغي أن تستجيب الولايات المتحدة للمبادرة السعودية؟

ومن دون تضخيم التهديد المباشر الذي تُشكّله الدولة الإسلامية في بلاد الشام على الأمن القومي الأمريكي، فأمر احتواء التنظيم وتدميره يصّب في مصلحة الولايات المتحدة. ويشمل هذا الهدف ثني أهل السنّة في سوريا وفي العراق عن اعتبار الدولة الإسلامية في بلاد الشام كالمدافع الوحيد عنهم.

يكرر مسؤولون أمريكيون أنّ الولايات المتحدة لا تريد أن تلعب دور الشرطي في العالم. وقد أكّدت الحروب في أفغانستان والعراق على المخاطر التي تترافق مع التدخل العسكري الأمريكي، وسعت إدارة أوباما إلى تجنب الاشتباكات العسكرية التي تتحول إلى حروب دائمة والبعثات الإمبراطورية التي لا ترى نهاية. ويبدو أنّ الصراعات الحالية في سوريا والعراق محفوفة بهذا الخطر.

وقد يبدو، إذن، أنّ الولايات المتحدة سترحّب بأية جهود تقوم بها القوى الإقليمية والمحلية بهدف المساعدة في تقاسم العبء العسكري الناجم عن إلحاق الهزيمة بمنظمات إرهابية مثل الدولة الإسلامية في بلاد الشام. ولكن الحال ليست على هذا المنوال دائماً. في حين أنّ الولايات المتحدة توّد تجنب تصعيد التدخل العسكري، لم تتخلَ عن فكرة أنّه يمكنها تحقيق أهدافها من خلال الوسائل والقنوات الدبلوماسية وتفضّل ألا تقوم القوى المحلية بأيّ أمر من شأنه أن يُشكّل حجرة عثرة في طريق فرصها للقيام بذلك. مما يعني عدم إعارة التحالف السعودي أيّ اهتمام، مهما كان أمر تقييم أهدافه أو قدراته، إلى أن تجد واشنطن حلولاً لهذه المسائل.

مع ذلك، قد يكون مسار العمل هذا أمراً غير واقعي، ويبدو وكأنّه ينطوي على نبرة الأمر والرعاية. فبادئ ذي بدء، قد تكون ثقة أمريكا في قدرتها على تحقيق نتيجة إيجابية من خلال المفاوضات في غير محلها. وهذا في وقت جعلت فيه الخلافات الطائفية والعرقية من النزاع مسألة وجودية بالنسبة للأطراف المحلية المتحاربة. فقد استثمرت إيران وتركيا وروسيا الكثير في سبيل الدفاع عن الأطراف المحلية التي تقدّم لها الحماية. وقد أظهرت الحكومة السورية وحلفاؤها عزيمتهم. ويبقى أن نرى ما إذا كان بإمكان الولايات المتحدة أن تُظهر على هذا النحو

من الوضوح تصميمها على عدم إقحام قواتها في المعركة (أقلّه على الأرض)، وأن تحتفظ مع ذلك بنفوذٍ دبلوماسيٍ كافٍ لرسم ملامح تسوية مؤاتية. وقد ناقش صانعو السياسات الأمريكيون هذه المسألة منذ عقود.

ولربما اعتبرت واشنطن بأنّ المملكة العربية السعودية هي حليف مُحير أحياناً ولا شك أنّ السعوديين لهم الرأي عينه تجاه الولايات المتحدة، بيد أنّ المملكة العربية السعودية تبقى حليفاً لأمريكا على المدى الطويل. فكصديق، تدين الولايات المتحدة لحكام المملكة مجاملة التحدث بصراحة أحياناً. وفي الوقت نفسه، تستحق مبادرات المملكة اهتماماً جدياً. تكشف المبادرة السعودية مخاوف عميقة وربما عزماً جديداً. وقد يكون من الخطأ تجاهل هذا الأمر.

لا يُشكّل تحالف إسلامي ضد الإرهاب الإسلامي خطراً على مصالح الولايات المتحدة وباستطاعته أن يكون مفيداً من نواحٍ متعددة تتجاوز المستويات الحالية للتعاون، من حيث تبادل المعلومات الاستخبارية ومكافحة سرد الدولة الإسلامية في بلاد الشام، وبناء شبكات لمكافحة التطرف الإسلامي في أقطار المعمورة جميعها، والهجوم على مصادر الجهاديين من الدعم المالي، وحماية أولئك الذين يفرون من الدولة الإسلامية، وتشجيع الانشقاقات، وإيفاد تشكيلات عسكرية جديدة تهدف إلى مكافحة الدولة الإسلامية في بلاد الشام، والقيام بشنّ حرب عصابات ضد هذه الأخيرة، وكذلك أيضاً، القيام ربما بالعمليات العسكرية التقليدية. ومن شأن أحداث مستقبلية أن تولّد أدواراً أخرى.

تشير البيانات الرسمية إلى نظرة السعوديين إلى التحالف المُقترح على أنّه مشروع قيد التنفيذ، ممّا يشير بدوره إلى توافر فرصٍ للولايات المتحدة بُغية تقديم المساعدة على مستوى تحديد المهام واستكمالها ممّا يخدم إلى أقصى الحدود تحقيق الأهداف المشتركة. إذا أبدى السعوديون انفتاحهم إزاء إسهامات الولايات المتحدة، ولا يعني ذلك تولّي إدارة العمل، ربما تتمّثل إحدى الخطوات الأولى الجيدة لواشنطن بإنشاء فرقة عمل يُعهد إليها مهمة استكشاف الفرص التي يتيحها مثل هذا التحالف.

خاتمة

يميل الخطاب السياسي إلى أداء التحية للنوايا كما لو كانت لتكون إنجازات. ويبدو وكأنّ هذا الأمر سِمة عالمية للحكومات التي تتعامل مع القضايا المُستهجنة والمستعصية ظاهرياً. ومن المؤكد أنّها ميزة النقاش الدائر في الوقت الراهن حول استراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، حيث التطلعات تحل محل التقويمات الواقعية للوضع، والبدائل ذات الوقع الصعب تحصد تهليلاً من دون التفكير بشأن كيفية وضعها حيّز التنفيذ، ناهيك عما إذا كانت ستلقى نجاحاً في الأصل.

إنّ بناء التحالفات هو عمل شاق. يمكن للولايات المتحدة أن تشجع وتساعد، ولكنّها لا تستطيع أن تُدير بشكلٍ علني ما يجب أن يكون مبادرة عربية. يُشكّل نقل هذه المبادرة من إطار المؤتمرات الصحفية إلى ساحة المعركة اختباراً لمستوى العزم والدبلوماسية السعوديين، فضلاً عن قدرة الأمم الإسلامية على التعاون ضد وباء التطرف الذي هو في نهاية المطاف تهديدٌ لبقائهم على قيد الحياة. ■

[8] Bin Laden's messages and al Qaeda's campaign in Saudi Arabia are discussed in detail in Bruce Riedel and Bilal Y. Saab, "Al Qaeda's Third Front: Saudi Arabia," *The Washington Quarterly*, Vol. 31, No. 2, Spring 2008, pp. 33–46. As of February 5, 2016:
http://www.brookings.edu/~/media/research/files/articles/2008/3/spring-al-qaeda-riedel/spring_al_qaeda_riedel.pdf

[9] Personal correspondence with Saudi Ministry of Interior spokesperson Major General Mansour al-Turki, January 17, 2016.

[10] "Transcript: Interview with Muhammad bin Salman," *The Economist*, January 6, 2016. As of February 5, 2016:
http://www.economist.com/saudi_interview

[11] Oliver Miles, "Is Saudi Arabia's Anti-Terrorist Alliance Real?" *The Guardian*, December 15, 2015. As of February 5, 2016:
http://www.theguardian.com/commentisfree/2015/dec/15/saudi-arabia-anti-terrorist-alliance-terrorism-muslim

[12] Saudi Press Agency, 2015.

[13] "Saudi Arabia: Young Prince in a Hurry" *The Economist* (print edition), January 9, 2016.

[14] "Saudi Arabia Forms Muslim 'Anti-Terrorism' Coalition," *Al Jazeera,* December 15, 2015. As of February 5, 2016:
http://www.aljazeera.com/news/2015/12/saudi-arabia-forms-muslim-anti-terrorism-coalition-151215035914865.html

[15] Noah Browning and John Irish, "Saudi Arabia Announces 34-State Islamic Military Alliance Against Terrorism," Reuters, December 15, 2015. As of February 5, 2016:
http://www.reuters.com/article/us-saudi-security-idUSKBN0TX2PG20151215

[16] "Saudi-Led Anti-Terror Alliance Not Military in Nature," *TRTWorld*, December 16, 2015. As of February 5, 2016:
http://www.trtworld.com/turkey/saudi-led-anti-terror-alliance-not-military-in-nature-13176

[17] Ahmed Fouad, "What's Saudi's New Islamic Coalition Really Up To?" *Al-Monitor: The Pulse of the Middle East*, December 22, 2015. As of February 5, 2016:
http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2015/12/egypt-saudi-arabia-islamic-alliance-goals.html#

[18] Terri Moon Cronk, "Carter Calls for More Global Cooperation to Defeat ISIL," U.S. Department of Defense, December 15, 2015.

[19] U.S. Department of Defense, "Operation Inherent Resolve: Targeted Operations Against ISIL Terrorists," January 3, 2016. As of February 5, 2016:
http://www.defense.gov/News/Special-Reports/0814_Inherent-Resolve

الملاحظات

[1] Saudi Press Agency, "Joint Statement on Formation of Islamic Military Alliance to Fight Terrorism," December 15, 2015. As of February 5, 2016:
http://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=en&newsid=1429204

In fact, not all of the countries listed as members of the alliance have Muslim majorities. For example, Cote d'Ivoire and Gabon are largely Muslim but do not have Muslim majorities.

[2] Ed Payne and Salma Abdelaziz, "Muslim Nations Form Coalition to Fight Terror, Call Islamic Extremism 'Disease,'" CNN.com, December 22, 2015. As of February 5, 2016:
http://www.cnn.com/2015/12/14/middleeast/islamic-coalition-isis-saudi-arabia/

[3] Mark Mazzetti and Matt Apuzzo, "U.S. Relies Heavily on Saudi Money to Support Syrian Rebels," *New York Times*, January 23, 2016. As of February 18, 2016:
http://www.nytimes.com/2016/01/24/world/middleeast/us-relies-heavily-on-saudi-money-to-support-syrian-rebels.html?_r=0

[4] Nawaf Obeid, "The Truth About the Saudi Executions," *Al-Monitor: The Pulse of the Middle East*, January 25, 2016. As of February 5, 2016:
http://www.almonitor.com/pulse/originals/2016/01/saudi-executions.html

[5] "Islamic State Threatens to Destroy Saudi Prisons After Executions," Reuters, January 6, 2016. As of February 5, 2016:
http://www.reuters.com/article/us-saudi-security-idUSKBN0UK0V520160106

[6] William Young, "ISIS Aims to Occupy Mecca," *Newsweek*, January 17, 2015; see also William Young, David Stebbins, Bryan Frederick, and Omar Al-Shahery, *Spillover from the Conflict in Syria: An Assessment of the Factors That Aid and Impede the Spread of Violence,* Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RR-609-OSD, 2014. As of March 9, 2016:
http://www.rand.org/pubs/research_reports/RR609.html

[7] "Islamic State 'Gets Tougher' in Face of Air Strikes: Audio Message," Reuters, December 26, 2015. As of February 5, 2016:
http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-baghdadi-idUSKBN0U90FB20151227

See also "Is Saudi Arabia Next Target of Islamic State? Kingdom of Saudi Arabia May Be Forced to Shift Priorities," *Al Monitor: The Pulse of the Middle East*, January 3, 2016. As of February 5, 2016:
http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/01/saudi-isis-terrorism-coalition-erdogan-foreign-policy.html

[26] "How the Saudis Can Actually Fight Terrorism," *Bloomberg View*, Editorial Board, December 21, 2015. As of February 5, 2016: http://www.bloombergview.com/articles/2015-12-21/how-the-saudis-can-actually-fight-terrorism

[27] Max Fisher, "The Problem at the Heart of Saudi Arabia's Muslim Anti-ISIS Coalition," Vox.com, December 15, 2015. As of February 5, 2016: http://www.vox.com/2015/12/15/10229718/saudi-arabia-isis-coalition

[28] Dominic Waghorn, "Saudi Warning Over End of Iran Sanctions," *Sky News*, January 15, 2016.

[29] John Irish, "Saudi Arabia Says Sending Special Forces to Syria Under Discussion," Reuters, December 15, 2015. As of February 5, 2016: http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-saudi-idUSKBN0TY28B20151215

[30] Ilan Goldenberg and Melissa G. Dalton, "Bridging the Gulf: How to Fix U.S. Relations with the GCC," *Foreign Affairs*, Vol. 94, No. 6, November/December 2015, p. 65.

[31] Matthew Cox, "Republican Senators Call for US-Led Ground War Against ISIS," Military.com, November 16, 2015. As of February 5, 2016: http://www.military.com/daily-news/2015/11/16/republican-senators-call-for-us-led-ground-war-against-isis.html

[32] Michael Bröning, "The All-Arab Army? Why the Arab League's New Force Spells Trouble," *Foreign Affairs*, April 7, 2015. As of February 5, 2016: http://www.foreignaffairs.com/articles/persian-gulf/2015-04-07/all-arab-army

[33] Brian Michael Jenkins, *How the Current Conflicts Are Shaping the Future of Syria and Iraq*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, PE-163-RC, 2015. As of February 5, 2016: http://www.rand.org/pubs/perspectives/PE163.html

[20] The Embassy of the Hashemite Kingdom of Jordan, "CNN Interviews His Majesty King Abdullah II During Visit to Washington, D.C.," Washington D.C., January 13, 2016. As of February 5, 2016: http://www.jordanembassyus.org/blog/cnn-interviews-his-majesty-king-abdullah-ii-during-visit-washington-dc

[21] Mahmoud Mourad and Yara Bayoumy, "Arab Summit Agrees on Unified Military Force for Crises," Reuters, March 29, 2015. As of February 5, 2016: http://www.reuters.com/article/us-mideast-arabs-communique-idUSKBN0MP06120150329

[22] "Saudi Arabia's King Salman to Visit Egypt in April," *Ahram Online*, February 11, 2016. As of February 19, 2016: http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/187325/Egypt/Politics-/Saudi-Arabias-King-Salman-to-visit-Egypt-in-April.aspx

[23] Staff writer, Al Arabiya English, "Saudi to Host Meeting for the Islamic Military Alliance Next Month," *Al-Arabiya*, February 11, 2016. As of February 19, 2016: http://english.alarabiya.net/en/News/middle-east/2016/02/11/Saudi-to-host-meeting-for-the-Islamic-Military-Alliance-next-month-.html

[24] Faith Karimi, "Saudi Arabia Launches Military Exercise with 20 Nations," CNN.com, February 15, 2016. As of February 19, 2016: http://www.cnn.com/2016/02/15/middleeast/saudi-arabia-military-exercises/

[25] "Doubts About Saudi Arabia's Antiterrorism Coalition," *New York Times*, Editorial Board, December 18, 2015. As of February 5, 2016: http://www.nytimes.com/2015/12/19/opinion/doubts-about-saudi-arabias-antiterrorism-coalition.html?_r=0

عن هذا المنظور

تمّ توفير التمويل لهذا المنشور من التبرعات والمساهمات الخيرية من الذين يدعمون مؤسسة RAND ومن المخصّصات المتاحة لمؤسسة RAND من أجل البحث المستقل، من عقودها مع عملائها.

قدّم كريستوفر شيفيس (Christopher Chivvis)، وريتشارد داداريو (Richard Daddario)، وكارين إليوت هاوس (Karen Elliott House)، ومايكل كرافت، (Michael Kraft)، وآندرو ليبمان (Andrew Liepman)، وديفيد لوبارسكي (David Lubarsky)، وندرو باراسيليتي (Andrew Parasiliti) تعليقات مفيدة على الإصدارات السابقة من هذا المقال. وقامت جانيت ديلاند (Janet DeLand) بمراجعة مدروسة لهذه الوثيقة.

عن الكاتب

براين مايكل جنكينز (Brian Michael Jenkins) هو كبير مستشاري رئيس مؤسسة RAND ومؤلّف للعديد من الكُتب والتقارير والمقالات عن مواضيع تتعلّق بالإرهاب، بما في ذلك "هل يضع الإرهابيون أيديهم على السلاح النووي؟" (*Will Terrorists Go Nuclear?*) (Prometheus Books, 2008). وكان يشغل منصب رئيس قسم العلوم السياسية في مؤسسة RAND. وبمناسبة ذكرى مرور عشر سنوات على عمليّات 11 أيلول، ساهم جنكينز في مبادرة جهود مؤسسة RAND لتقييم مواقف أمريكا وعمل دراسة مُتأنية لاستراتيجيةٍ مُستقبلية. وقد قدّم هذا المجهود في كتابه: "شبح أحداث 11 أيلول: ردّ أمريكا على الإرهاب" (*The Long Shadow of 9/11: America's Response toTerrorism*) (براين مايكل جنكينز وجون بول غودجز Brian Michael Jenkins and John Paul Godges، eds.، 2011).

مؤسسة RAND هي منظمة بحثية تعمل على تطوير حلول لتحدّيات السياسات العامة وللمساعدة في جعل المجتمعات في جميع أنحاء العالم أكثر أمناً وأماناً وأكثر صحّةً وازدهاراً. مؤسسة RAND هي مؤسسة غير ربحية، حيادية، وملتزمة بالصالح العام.

للحصول على مزيدٍ من المعلومات حول هذا المنشور، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني:

www.rand.org/t/pe189



www.rand.org

Arabic Translation
"A Saudi-Led Military Alliance to Fight Terrorism"
PE-189/1-RC (2016)